وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: .العلوم السياسية

المرجع:.....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية مع الإشارة إلى جهود الجزائر .

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية.

التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالب (ة):

بن مهيدي امال

تحت إشراف الأستاذ(ة):

بلعربي علي

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ (ة)	**بلغيث عبد الله**	**.رئيسا**
الأستاذ (ة).	**بلعربي علي**	**.مشرفا ومقررا**
الأستاذ (ة)	**ابصير أحمد طالب**	**.مناقشا**

تاريخ المناقشة :2021-07-07

السنة الجامعية:2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا

إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ

أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا

صدق الله العظيم

شكر و تقديـــــــــر

إن هـــــــــــذا العمل المتواضع ما كان ليتم لولا فضـــــــــــــــل الله عـــــــزو جل و توفيقه،

فالحمد لله حمدا كثيرا كما أمر و قد تأذن بالزيادة لمن شكر.

أ تقدم من خلال هذا العمل بالشكر الجزيل لكافة أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة عبد الحميد ابن باديس .

كما أتقدم بجزيل الشكر و العرفان للأستاذ " بلعربي علي " على قبوله الإشراف على عملي هذا و على جل المعلومات و التوجيهات التي قدمها لي في سبيل أن تخرج هذه المذكرة إلى النور.

إلى كل من وقف معي و دعمني من قريب أو بعيد من أجل انجاز هذه الدراسة بجهده و وقته و دعائه.

فجزاكم الله عني خير جزاء

اهـــــــداء

قال الله تعالى : " ....ربي أوزعني أن أشكر

نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل

صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

سورة النمل الآية 19

إلى الذين أمر ربي ببرهما و جعل رضاه من رضاهما علي و ما

كنت لأصل إلى ما وصلت إليه لولا توفيق من الله و دعوات

منهما، إلى الذي قضى عمره شاق من أجل أن أكون ما أنا عليه

والدي الغالي،

إلى التي لا أستطيع أن أصف قدرها فيكفيني أن الجنة تحت قدميها أمي الغالية

حفظكما الله و رعاكما ، إلى سنـــدي في الحياة و رفيق دربي و مشجعـــي الـــــذي

لولاه لمـــا أتممت مشواري ه ـــــذا زوجي الغالي حفظه الله ،

إلـــى قرة عيناي أبنائي لؤي و آلاء أطـــال الله في عمرهما و وفقـــــهما في حياتـــهما .

إلى إخوتي محمد ، فيصل ، أسامة ، زوليخة ، فاطمة و ضيفتنـــا التي أهـت علينا ساجدة خيـرة .

إلـــى كل محب لي والـــى كل من ساهم في هذا العمل ولو بالكلمة المشجعـــــة.

إلـــى روح جـــدتي رحمها الله التي غادرتنا ولم تشاركني فـــرحي .

لكـــم جميعا أهدي عـــملي ه ـــذا

الكلمات المفتاحية(التعريفية) :

الرقم	المصطلح		
	اللغة العربية	اللغة الفرنسية	اللغة الانجليزية
01	الهجرة	Immigration	Immigration
02	الهجرة الدولية	Immigration internationales	International immigration
03	الهجرة غير الشرعية	Immigration clandestine Immigration illégale Immigration irrégulière	Illegal immigration
04	التهريب البشري	Trafic illicite des migrants Trafic d'être humains	Humain smuggling
05	اللجوء	Asile- refuge	Asylum
06	قوارب الموت	Bateaux de la mort	Death boats
07	التنمية المستدامة	Développement durale	Sustainable devlopment

لم تعد الهجرة غير الشرعية مجرد حدث تتزايد أهميته مع مرور الوقت، و لكن أصبحت بمثابة ظاهرة بالغة التعقيد و فريدة من حيث أنها تترجم في نفس الوقت الفارق الموجود ما بين عالمين، أحدهما غني و الثاني فقير، لكن يظلان مترابطان اقتصاديا و اجتماعيا ، بحيث تعتبر إحدى الحقوق الطبيعية لصيقة الصلة بالإنسان ، و هي ظاهرة قديمة قدم الوجود الإنساني ، و تعني الانتقال من مكان لآخر ، أو من إقليم دولة إلى إقليم دولة أخرى بغـرض الاستقرار فيها ، شريطـــة موافقة الدولة المهاجرة إليها و الخروج من الدولة المهاجر منها بشكل مشروع ، بموجب جوازات السفر و الوثائق المعمول بها دوليا ، و المحددة لأغراض السفر و الخروج من الإقليم الملاحظة واضحة، لم تعد أي منطقة من العالم بمنأى عن الظاهرة، سواء تعلق الأمر بدول مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين أو دول استقبال أو دول عبور.

بالتالي ، فانه لا يمكن لأي من هذه الدول أن تدعي قدرتها على التصدي بمفردها للأفواج المختلفة للمهاجرين غير الشرعيين خارج الأطر المؤسسة لتعاون دولي حقيقي بالتأكيد فان سياسات و برامج العمل تختلف من دولة إلى أخرى ، مما يجعل من الضروري الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة . و من ذلك طبيعة النظام السياسي ، الاستقرار ، النمو الاقتصادي ، الفقر ، السكان المعنيين ... كلها عوامل تؤثر في اتجاهات و خيارات المرشحين المحتملين للهجرة غير الشرعية . تحليل هذه العوامل و الاتجاهات يمكن أن يساعد على فهم أفضل للظاهرة التي تفلت بحكم طابعا السري من الإحصائيات و التحليلات الدقيقة .

لسنا هنا بحاجة إلى إعادة تقرير المسلمة التي أصبحت بديهية لدى العام و الخاص و التي تشير إلى وجود شروخ و انشطارات هيكلية داخل البنيات الاجتماعية ، ووجود تنافر و اندحار للفئات الاجتماعية داخل البلدان السائرة في طريق النمو ، فمن خلال مقاربة سوسيولوجية بديهية ، و ملاحظات أولية تتضح الانعكاسات الايجابية و

السلبية التي أدت الى بروز ظواهر اجتماعية طفت إلى السطح من دون أية مقاومة ، و طبيعي جدا أن يهب عدد ليس بالهين من المتتبعين للشؤون العامة لهذه البلدان إلى دق ناقوس الخطر ، بعد إعلانها عبر وسائل الإعلام ، و من جملتها ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو بلدان الشمال المتقدم إذ أن مشروع الهجرة غير الشرعية غالبا ما ينبني على مخيال ايجابي مفاده أن الهجرة إلى بلاد الآخر الأوروبي مصدر الثروة، و لكن هذا المخيال افتراضي بالأساس و ليس حقيقة معيشة ، حيث استطاع العديد من الشباب الجزائري بامتطائهم لـ " قوارب الموت " العبور إلى الضفة الأخرى التي توفر الشغل كانعكاس أول للعولمة في بلدان التخلف ، كما استطاع هؤلاء إعطاء صورة لأقرانهم إلى حذو حذوهم عبر شواطئ المتوسط ، و قد استقبلت بلدان القوى الثانوية العديد منهم على أساس احتوائهم ، كما فرض على هذه الدول ضرورة إدماجهم في نظامها ، و قتل من قتل و مات من مات ، في الوقت الذي أثارت فيه الظاهرة هواجس العديد من المهتمين بتنظيمها في نسق ما يسمى المجتمع المدني .

إشكالية الدراسة:

إن عدم الاهتمام باليد العاملة و لا بحركة تنقلها من خلال أطروحة العولمة التي ضمنت أكثر حركة للسلع و رؤوس الأموال يجعل العالم بطرفيه سواء المتقدم أو الفقير أمام تحديات كبيرة تتمثل في بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية العابرة للحدود بطرق غير قانونية ، هذا الأمر الذي يشكل رهانا صعبا أمام الدول سواء التي يتم مغادرتها أو المستقبلة و لهذا سعت العديد من الدول إلى الحد من هذه الظاهرة بوضع قيود و عراقيل لوقف التدفق الهائل للمهاجرين غير الشرعيين خصوصا و أن الميزة الأساسية لهذه الظاهرة تكمن في تعقد و تشعب العناصر المكونة لها فهي بالأساس ظاهرة اجتماعية تحولت إلى معضلة سياسية و إلى تهديد أمني تهدد استقرار الدول من جهة و المجتمعات من جهة أخرى .

و قد مست هذه الظاهرة العديد من دول العالم سواء على الصعيد الداخلي أم الدولي و الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث عرفت هي الأخرى بروزها رغم رغم الجهود المبذولة في سبيل حراسة الحدود ومع ذلك فان هذه الأخيرة لها عدة اختراقات نظرا لطبيعة الرقعة الجغرافية و الموقع الاستراتيجي الذي تحتله.

و حتى يتسنى لنا الغوص في دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية طرحنا الإشكالية التالية :

ما هو الدور الذي لعبته الجزائر في مجال مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على المستويين الوطني و الدولي ؟

التساؤلات الفرعية :

- ما هي الهجرة غير الشرعية و ما هي أهم المقاربات التي نظرت في موضوع الهجرة غير الشرعية ؟
- فيما تكمن أهم الأسباب و الدوافع التي أدت لتفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
- ما هي أهم المعاهدات و الاتفاقات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟
- فيما تكمن أهم الجهود المبذولة من قبل الجزائر للحد من الهجرة غير الشرعية؟

الفرضيات :

- الفرضية الأولى_: الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية تقف وراء رغبة الشباب في الهجرة غير الشرعية .
- الفرضية الثانية : تسعى الجزائر الى إيجاد آليات تساعدها في التحكم في ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- أهمية الموضــوع :

تكمن أهمية الموضوع في كونه ينطوي على أهمية علمية باعتبار هذا الموضوع يلقى اهتماما أكاديميا من طرف العديد من الدارسين و الباحثين خصوصا و أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتشعب إلى عدة مجالات: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أمنية و ثقافية.

أسباب اختيار الموضوع :

توجد عدة أسباب دفعتني للبحث في موضوع الهجرة السرية فمنها ما هو ذاتي و منها ما هو موضوعي:

الأسباب الموضوعية :

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من المواضيع التي تتطلب الدراسة و التحليل العلمي و الموضوعي ، خصوصا و أن هذه الظاهرة تعد من بين أهم القضايا المشتركة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية مما يجعل لهذا الموضوع أولوية في السياسة الخارجية لهذه الدول و من هنا يظهر ارتباط آخر و هو معرفة العلاقة الارتباطية بين الهجرة غير الشرعية و السياسة الخارجية و بالخصوص السياسة الخارجية الجزائرية .

الأسباب الذاتية :

عطفا على الأسباب الموضوعية فكل باحث له دوافع ذاتية و بالنسبة لي تعد أبرز الأسباب التي دفعتني الى دراسة هذا الموضوع كونه يقع ضمن اهتماماتي الشخصية خصوصا و أنه باعتبارنا من قاطني الولايات الساحلية الجزائرية إذ أنه لا يوجد حي أو منزل لم يشهد هجرة غير شرعية لأحد أفراد أسرته ، أو أقاربه أو جيرانه و عانى إما مرارة الفراق أو فاجعة الموت مما يجعلنا نتساءل عن الأسباب و الحلول، إضافة إلى ارتباط موضوع الهجرة غير الشرعية ارتباطا و ثيقا بحقل العلاقات الدولية .

الإطار المنهجي للدراسة :

اعتمدت في دراستي هذه على :

المنهج التاريخي اذ أنه لا يمكننا دراسة أي ظاهرة دون الرجوع الى جذورها التاريخية .

المنهج الوصفي التحليلي و الذي تمكنت من خلاله وصف و تحليل الظاهرة .

منهج دراسة الحالة و الذي تطرقت من خلاله إلى دراسة ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر .

تقسيم الدراسة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على خطة عمل تتكون من فصلين كل فصل مقسم إلى مبحثين تمثلا فيما يلي:

الفصل الأول حمل عنوان : الإطار المفاهيمي و النظري للهجرة غير الشرعية تضمن هذا الفصل مبحثين الأول تطرقنا من خلاله إلى ماهية الهجرة غير الشرعية و علاقتها بعدد من المصطلحات مثل المتاجرة بالبشر ، اللجوء و كذا الحراقة بالإضافة إلى أهم الأسباب التي ساعدت على تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية و في المبحث الثاني تناولنا أهم المقاربات النظرية التي فسرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية و هي :النظرية الاجتماعية (السوسيولوجية) ، النظرية الاقتصادية

(النيوكلاسيكية) و كذا النظرية التبعية .

أما الفصل الثاني فقد تناولنا من خلاله واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر و الآليات الدولية و الوطنية للحد من الظاهرة ، بحيث تم تقسيمه بدوره إلى مبحثين الأول تم التطرق من خلاله إلى الإرهاصات التاريخية لظاهرة الهجرة في الجزائر و تنظيماتها أما في المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى انعكاسات الهجرة غير الشرعية و آليات مكافحتها الوطنية من خلال التطرق إلى الجهود المبذولة من قبل الجزائر للحد من تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي عرفت انتشارا واسعا.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للهجرة غير الشرعية

باتت الهجرة السكانية و علاقتها بالتنمية تحظى بالمزيد من الاهتمام و البحث العلمي على المستوى الأكاديمي و مستوى المنظمات المتخصصة، و يعد هذا حصيلة لاتساع هذه الظاهرة وزيادة تأثيراتها المتشابكة و المتبادلة التأثير في المستوى المحلي و الإقليمي و العالمي ، و لكن يلاحظ أن هذا الموضوع لم يلق بعد الاهتمام البحثي الكافي، خصوصا الجانب النظري منه ، فهناك شح في الأبحاث و الدراسات النظرية، و باتت هذه الظاهرة على درجة من التعقيد حتى أنه يتعذر التعمق في دراستها من دون الاهتمام بالجانب النظري ، علما أن البلدان العربية أضحت منذ فترة طويلة تشترك بقوة في الهجرة السكانية محليا و إقليميا و دوليا.

و من أسباب هذا الشح النظري ضعف مؤسسات البحث العلمي المتخصصة بدراسة الهجرة ، وقلة توثيق معطيات الهجرة ، و قلة الشفافية في في بحثها ، ومن هنا تأتي أهمية البحث المعمق لتحليل المفاهيم النظرية المتعلقة بالهجرة السكانية و علاقتها بالبنية الاقتصادية و الاجتماعية التي أفرزتها و هذا ما نحاول التصدي له من خلال هذا الفصل من الدراسة[1]

المبحث الأول : ماهية الهجرة غير الشرعية

حتى يتسنى لنا تحليل ظاهرة الهجرة نوجز فيما يلي أهم المفاهيم عن الهجرة ، الهجرة غير الشرعية و كذا بعض المصطلحات المرتبطة بها .

[1] - محمد الغزالي – الهجرة السرية – دار الحامد للنشر و التوزيع ،ص25

المطلب الأول : مفهوم الهجرة ، الهجرة الدولية ، الهجرة الشرعية و غير الشرعية.

أن وضع تعريفات واضحة و محددة لكل مفهوم أو مصطلح يتم استخدامه من قبل الباحثين هو من مميزات العلم ، و الغرض من ذلك هو تجنب أي لبس في هذه المصطلحات ، و تحديد ما تشير إليه بدقة ، و بالتالي سنتناول جملة من المفاهيم ذات علاقة بموضوع دراستنا على النحو التالي:

الفرع الأول: مفهوم الهجرة

لغة: اسم من هجر يهجر هجرا و هجرانا ، قال ابن فارس : الهاء و الجيم و الراء أصلان يدل أحدها على قطيعة و قطع ، و الآخر على شد الشيئ و ربطه ، أما الأول الهجر ضد الوصل و كذلك الهجران ، و هاجر القوم إلى دار : إذ تركوا الأولى للثانية ، و ضبط ابن منظور الهجرة أيضا بمعنى الخروج من أرض إلى أرض.[1]

- يعتبر العرب لفظ الهجرة بأنه مضادا للوصل و أن أصل المهاجرة بضم الميم عند العرب هو خروج البدوي من باديته إلى المدن .قال ابن منظور "و الهجرة : الخروج من أرض الى أرض و كل مخل بمسكنه منتقل الى قوم آخرين بسكناه فقد هاجر قومه ، و سمي المهاجرون مهاجرين لأنهم تركوا ديارهم و مساكنهم التي نشؤوا بها "[2]
- و قد جاء في الذكر الحكيم : " و من يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرة وسعة" [3]

و مصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل ثلاث مصطلحات في اللغة الانجليزية فهناك مصطلح Migration، و مصطلح Emigration، ثم مصطلح

[1]- محمد الغزالي – الهجرة السرية– المرجع السابق ، ص26

[2]- كتاب لسان العرب – ابن منظور أبو الفضل الجزء15 ،ص 317

[3]- القرآن الكريم الآية 100 من سورة النساء

Immigration و هنا نذكر أن مصطلح Migration يشير الى عملية الانتقال أو الحركة المستهدفة للهجرة ، في حين يشير مصطلح Emigration إلى هذه الحركة في علاقتها بالموطن الأصلي ، أي أنه يشير إلى حركة الهجرة و المغادرة أي النقلة إلى الخارج ، فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال ، أما مصطلح immigration فانه يشير إلى مسمى هذه النقلة عند وصولها إلى المجتمع المضيف أو بمعنى آخر فانه يشير الى دخول المهاجرين و إقامتهم الاستقبال . كما نجد أن المصطلح الانجليزي ، الفرنسي و الألماني migration و الايطالي Migrazione و الاسباني Migracion فهو لاتيني الأصل Migare أو Migration و معناه حسب القواميس الغربية : الانتقال من بلد أو مكان أو محل لآخر .

إذن فمصطلح الهجرة لغويا سواء في اللغة العربية أو اللغات الأجنبية يقصد به خروج و انتقال الأفراد من مكان إقامتهم إلى أماكن أخرى كما يعني بها تغيير المنطقة الجغرافية أو الابتعاد عن المكان المعتاد .

اصطلاحا : هي مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة التي يقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى ، بنية الإقامة في هذه الأخيرة بصفة دائمة . فالهجرة في أبسط معانيها هي حركة الانتقال – فردية أو جماعية – من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أو اقتصاديا أو سياسيا.[1]

تعرف أيضا على أنها ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية ، على شكل انتقال السكان من مكان لآخر و ذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد و هي جزء من الحركة العامة للسكان. [2]

[1]- كتاب محمد بوسلطان ، نصر الدين بوسماحة – الهجرة غير الشرعية – مخبر القانون، المجتمع و السلطة – جامعة وهران ، ص24

[2]- محمد الغزالي – الهجرة السرية– المرجع السابق، ص27

الفرع الثاني : التعريف الديني للهجرة

إن إقامة الدولة الإسلامية الأولى كان بفضل هجرة النبي صل الله عليه و سلم من مكة إلى المدينة ، بل لقد سعى الصحابة قبل ذلك إلى الهجرة إلى الحبشة و قد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى : " إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيما كنتم مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ."[1]

كما وردت كلمة الهجرة في الأحاديث النبوية الشريفة ، فعن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صل الله عليه و سلم يقول : " إنما الأعمال بالنيات و إنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله و رسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، و من كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه ."[2]

وقد سبقت هجرة النبي الكريم هجرة سيدنا موسى الذي خرج فارا من بطش فرعون ، و هجرة سيدنا إبراهيم عليه السلام لما هاجر صحبة زوجته ، و هجرة سيدنا يعقوب إلى مصر صحبة بنيه و ذريته لما طلبهم سيدنا يوسف عليه السلام.

الفرع الثالث : تعريف الهجرة الدولية

التعريفات الحالية للهجرة الدولية ترتكز على النشاطات الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية التي يقوم بها المهاجرون لا على رحلة الانطلاق و الوصول التي يقومون بها .و الدول المستقبلة تحديدا تنظر إلى مفهوم الهجرة من منظور التوطين

immigration و ذلك لأنها تهتم بالنشاطات التي يقوم بها المهاجرون و مدى إسهامهم في تنمية اقتصادياتها ، حيث نجد الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين و أفراد عائلاتهم 1990 تعرف المهاجر على أنه : " الشخص الذي

[1]- القرآن الكريم الآية 97 من سورة النساء

[2]- الحديث الصحيح البخاري و مسلم

سيندمج أو أدمج في نشاطات مربحة أو ذات أجر في دولة لا تعتبر موطنه الأصلي."

ترى المنظـــمة الدولية للهجرة أن الهجرة أصبحت عمليـــة "عبر وطنية " بين الدول و تطرح إشكاليات مشتركة بينها مما يحتم التعاون البناء لتسيير الهجرة على المستوى الثنائي و الجهوي و الدولي . كما تعرف المنظمة الدولية للعمل العامل المهاجر :" على أنه الشخص الذي يهاجر من دولة لأخرى ليستخدم في العمل يعود عليه بفائدة ، و هو شخص يدخل بشكل قانوني كمهاجر للعمل "

كما تعرفها المنظمة الدولية للهجرة :" انتقال الأشخاص عبر الحدود لغرض العمل في دولة أجنبية .

بناءا على ذلك يمكن أن نضع تعريفا مناسبا للهجرة الدولية يتقارب و التفاعلات الهجروية على أرض الواقع في الوقت الحالي :" الهجرة الدولية هي الانتقال القانوني للأشخاص بين الدول بغرض العمل أو لممارسة أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي آخر ، و يتم بشكل دائم باستقرار المهاجر نهائيا في دولة الاستقبال أو بشكل مؤقت بعودة المهاجر إلى موطنه الأصلي ." [1]

الفرع الرابع :الهجرة الشرعية و غير الشرعية

أ -**الهجرة الشرعية légal migration** : هي الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة ، و تحدث بين البلدان التي لا تضع قيودا أو قوانين تمنع الهجرة ، و لا يتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرات الدخول وفقا لأنظمتها و إجراءاتها و حاجاتها من المهاجرين .

[1]- الأستاذ سليم دحة الهجرة الدولية ، مجلة العلوم السياسية و القانونية – المفهوم و منظورات التغيير العدد 6 لسنة 2013 يناير، ص 79

ب – الهجرة غير الشرعية أو السرية illégal migration: تعرف المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية بأنها : ظاهرة متنوعة تشتمل على جنسيات دول ثلاث ، لأفراد يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية ، عن طريق البـــر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطـــق العبور في المطارات ، و يتم ذلك بوثائق مزورة ، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين و تجار ، و هناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية و بتأشيرة صالحة و محددة الأجل ، لكنهم يغيرون غرض الزيارة فيبقون و يمددون إقامتهم دون الحصول على موافقة السلطات ، و أخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يظلون في البلاد "

- أما القانون الجزائري فقد عرف الهجرة غير الشرعية بمقتضى الأمر رقم 211/66 المؤرخ في 21 جويلية 1966 بأنها :" دخول شخص أجنبي الى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل .
- هي انتقال أفراد أو جماعة من مكان الى مكان آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا ، أو هي دخول البلاد دون الوثائق اللازمة و الصالحة ، و العمـــل من دون أخذ الإذن بالإقامة بـــصفة مؤقتة أو دائـــمة داخل حدود الدولة المضيفة و غالبا ما تسمى : " بالعمالة الأجنبية غير المصرح بها " [1]
- و تعني أيضا دخول المهاجرين إلى بلدان غير بلدانهم دون تأشيرات ، أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة من خلال أساليب عديدة مثل : التعاقد مع شركات التهريب ، و التسلل من خلال الحدود ، الزواج المؤقت أو الشكلي ، الذي يهدف إلى الحصـــول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتـــــبعة في بعض البلدان و

[1]- الأمر رقم 211/66 المؤرخ في 21-07-1966

استخدام الوثائق المزورة ، أو تلك التي يتم الحصول عليها بطرق غير شرعية ، أو عدم العودة إلى البلد الأصلي بعد انقضاء فترة الإقامة المحددة في بلدان الاستقبال.[1]

إذن الهجرة غير الشرعية هي التسرب من البلد الأم إلى بلد آخر ، بدون إذن أو تأشيرات سابقة أو بسرية ، إما بهدف العمل أو كنقطة عبور نحو بلد ثالث مثل ما هو واقع في الدول المغاربية .

المطلب الثاني : المصطلحات المتداخلة مع الهجرة و العلاقة بينهما

(التهريب البشري ، اللجوء، الحرقة) .

الفرع الأول : تعريف التهريب البشري

يعني : " تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطنا له ، أولا يعد من المقيمين الدائمين فيها من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى " ، و للتهريب البشري نشاط فردي و آخر مهني منظم ففي النوع الأول يقوم شخص بمفرده أو مجموعات صغيرة باستخدام قوارب التهريب ، مقابل مبالغ معينة أو الصعود في السفن البحرية أو التجارية دون علم إدارة و ملاحي السفن ، بينما يحدث النوع الثاني عن طريق عصابات منظمة ، مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية ، التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة و الجنسيــة و الإقامة و تستـــخدم عصابات التهريب المـمرات البرية و البحرية التي لا تخضع للرقابة و التفتيش ، دون تقديم ضمانات أمنية و صحية خلال رحلة التهريب.[2]

[1]- محمد الغزالي – الهجرة السرية– المرجع السابق ، ص29

[2]- محمد الغزالي – الهجرة السرية– المرجع السابق ،ص30

يعرف بروتوكول منع تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر، الملحق باتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة الدولية المنظمة ، قرار الجمعية العامة 25/55 الملحق 3 ، يطلق عليها فيما بعد بروتوكول تهريب المهاجرين ليعرف بذلك على أنه : " القيام بالتدابير اللازمة من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على الفائدة المالية و غيرها من المكاسب المادية جراء الإدخال غير المشروع لأي من الأشخاص أو يقيم على أراضيها بصورة دائمة ، أما الهجرة غير الشرعية فيقصد بها مغادرة الإقليم بطريقة غير قانونية بمساعدة المهربين " [1]

ولكي تتحقق جريمة التهريب البشري لابد من توافر أركان أساسية و هي الركن المادي ، الركن المعنوي و كذلك محل الجريمة، فيما يخص الركن المادي فانه يتحقق بتحقق أحد صور السلوك الإجرامي المكون له و هذه الصور هي :

- تدبير الدخول غير المشروع لشخص أجنبي إلى إقليم الدولة ،
- تدبير البقاء غير المشروع لشخص أجنبي في إقليم الدولة ،
- تدبير الخروج غير المشروع لشخص أجنبي إلى إقليم دولة أخرى ،
- تزوير هوية أو وثيقة سفر أو إعـدادهما أو تدبير الحصول علـيها أو حيازتها .

أما فيما يخص الركن المعنوي فانه يتمثل في القصد الجنائي الذي يقوم على عنصري العلم و الإرادة أما محل هذه الجريمة فانه يجب أن يكون إنسان على قيد الحياة.[2]

الفرع الثاني : اللجوء

لغة : مشتق من لجأ ، يقال لجأ إلى الشيء أو المكان ، و يقال لجأت إلى فلان أي استندت به و اعتضدت به ، و لجأت من فلان إذن عدلت عنه إلى غيره ، و كأن

[1]- عثمان حسن نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة و الجريمة ،– الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2008 ،ص18–19

[2] - Histoire et mémoire de l'immigration –médiathèque ABDELMALEK SAYAD– janvier 2010.

اللجوء بهذا المعنى إشارة إلى الخروج و الانفراد ، يقال لجأ من القوم أي انفرد عنهم و خرج عن زمرتهم إلى غيرهم ، فكأنه تحصن منهم ، و ألجأه إلى الشيء أي اضطره إليه .

اصطلاحا : يختلف تعريف اللاجئ باختلاف الظروف و الوقائع التي يعيشها الشخص أو وفقا للملابسات السياسية التي أدت إلى اللجوء ، حيث تتعدد تعريفات اللاجئ في المواثيق و الأعراف الدولية و القانون الدولي ، نصت اتفاقية جينيف لعام 1951 و النظام الأساسي الداخلي للمفوضية السامية للاجئين على تعريف قانوني للاجئ : " هو كل شخص تواجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب في بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية دولته أو غير راغب بسبب هذا الخوف أن يعود إلى تلك الدولة ".[1]

و قد اتسع تعريف اللاجئ و لا سيما في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة باللاجئين ليشمل الأشخاص الفارين من العنف المعمم (الحرب الدولية أو النزاع المسلح الداخلي أو الاعتداء أو الاحتلال الخارجي أو الإخلال الشديد بالنظام العام أو الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان) في جميع أنحاء بلد الجنسية أو جزء منه فضلا عن الكوارث الطبيعية المصاحبة للإهمال الحكومي لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية .[2]

[1]- خديجة بتقة ، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية ، جامعة بسكرة سنة 2013-2014، ص 33

[2]- السارة عبد الرزاق طلال جاسم عباس ، جريمة تهريب المهاجرين و الآثار المترتبة عليها، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، العدد 1 لسنة 2012 ، ص 124

الفرع الثالث : الحراقة

هي كلمة تنطق بالتشديد على الراء ، هو مصطلح شاع استعماله في المغرب الأقصى و الجزائر خصوصا ، و هي كلمة مشتقة من حرق يحرق حرقا ، و قيل أن سبب التسمية يعود الى أن "الحراق " عندما يقرر السفر عبر قارب الموت ، لا يحرق وثائقه التي تربطه ببلده الأصلي فقط بل يحرق ماضيه كله رغبة في واقع جديد ، إن حدث المعجزة و كتب له عمر جديد ، كما يعني المصطلح أولئك الذين يقطعون البحر الأبيض المتوسط متجهين إلى الجنوب الأوروبي في " قوارب الموت"

فلفظ " حراقة " في العامية الجزائرية تعني جمع كلمة "حراق " و تطلق على طائفة ظهرت إلى الوجود في نهاية ثمانينات القرن العشرين ، عندما اشتدت الأزمة الاقتصادية في الجزائر و فرضت السلطات الأوروبية التأشيرة " الفيزا" على الراغبين في الهجرة بإجراءات شبه مستحيلة ، جعلت الكثير من الراغبين في الهجرة يبتكرون تلك الطريقة التي سميت " الحرقة" و منها " الحراق " و الحراقة " ، حيث ظهر في الفترة الأخيرة مسلك بحري جديد استعمل فيه قوارب طولها من 4 إلى 5 أمتار و 2.5 متر عرضا ، تم رصدها على مشارف المدن الساحلية بالجزائر من قبل الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة السرية ، و يلاحظ أن المهاجرين السريين يكونون أفواجا ، كل فوج يضم من 10 إلى 12 شخص يشتركون في شراء قارب مجهز بمحرك قوته بين 40 و 60 حصانا ، أو يقومون بسرقة قارب من أحد الموانئ غير المحروسة ، ثم يبحرون بها باتجاه اسبانيا أو ايطاليا .

لا يكاد يذكر مصطلح" الحراقة" و " الحرقة " إلا و هو مقرونا بمصطلح آخر و هو " الهدة " التي تعني المغامرة و " الهدة " هي سابقة للحرقة ، و قد بدأت مع الإشاعة التي راجت عشية أحداث أكتوبر (تشرين الأول) 1988 عندما شاع بأن هناك باخرة

قادمة من استراليا كان قادتها يرغبون في أخذ الشباب الجزائري إلى هناك ، و لما استحال الحصول على الفيزا كانت " الحرقة". [1]

المطلب الثالث: أسباب الهجرة غير الشرعية.

أرجع تقرير صادر عن الأمم المتحدة أسباب الهجرة غير الشرعية للشباب من عالم الجنوب إلى عالم الشمال ، إلى ازدياد أعداد هذه الفئة في الجنوب و تناقص فرص العملية ، إضافة إلى ازدياد حدة الفوارق بين الدول الغنية و الفقيرة ، و التي ازداد معها الوعي بهذه الفوارق .

و في ظل التطور الملحوظ في وسائل الاتصال و النقل و تقلص منافذ الهجرة الشرعية، تفشت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالشكل الحالي، و هذا تحت وقع التسهيلات التي توفرها لها شبكات منظمة في التهجير غير المشروع و التي تنشط على مجال دولي.

من خلال هذا العرض يمكن إرجاع أسباب الهجرة بصفة عامة نحو الخارج و نحو أوربا بالخصوص الى عدة عوامل هي :

الفرع الأول : العوامل الاقتصادية

تتخبط الدول المتخلفة في العديد من الأزمات ، و التي ترجع إما للإرث الاستعماري الذي أخل بنمط الإنتاج و التوازنات التجارية ، أو للنهج السياسي الذي اتبعته الحكومات المتوالية في هذه الدول منذ استقلالها ، و كلها سياسات أثبتت فشلها و لم ترق بها إلى ما كانت تطمح إليه .[2]

[1]- محمد الغزالي – الهجرة السرية– المرجع السابق ،ص31-32

[2]- محمد بوسلطان ، نصر الدين بوسماحة – الهجرة غير الشرعية – المرجع السابق ،ص 25

و يمكننا أن نجمل أهم الأوضاع التي تتخبط فيها الاقتصاديات الوطنية ، و التي تعتبر السبب الرئيسي في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى مايلي :

- ارتفاع في نسبة البطالة في الدول المصدرة للعمالة
- عدم توافر فرص حقيقية و دائمة للعمل في الدول المصدرة للعمالة بسبب تراجع معدلات النمو
- انخفاض مستوى الأجور في الدول المصدرة للعمالة ، رغم ارتفاع مستوى الأسعار و الخدمات ،[1]
- التباين في المستوى الاقتصادي بين الدول الطاردة و الدول المستقبلة و هو نتيجة حتمية لتذبذب التنمية في هاته الدول ، و ما يخلف من آثار خصوصا على فئة الشباب .
- فشل السياسات و المخططات الاقتصادية المنتهجة بعد الاستقلال في مختلف المجالات ، ذلك أن هذه المخططات لم تحقق النتائج المتوخاة منها و التي يعود سبب فشلها بالأساس كون هذه الأخيرة كانت نماذج مستوردة لم تراعي إمكانيات و متطلبات هذه المجتمعات .
- تأثر العديد من الدول من تداعيات الأزمات الاقتصادية كانعكاس الأزمات العالمية خاصة منها الأزمة العالمية لعام 2009 على سبيل المثال الدول المغاربية إذ أن معدلات البطالة ارتفعت بشكل ملحوظ في أوساط المجتمع خصوصا فئة الشباب منهم و الحاصلين على مؤهلات جامعية بحيث قدرت نسبة البطالة في المملكة

[1]- كتاب مكافحة الهجرة غير المشروعة ، مجموعة من المؤلفين ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، عمان ، الطبعة 1 ،2014 ،ص 51

المغربية حوالي12% و صلت إلى نسبة 23،7 % في الجزائر بناءا على إحصائيات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي و 15 % في تونس.[1]

و قد أكد البنك الدولي أن مشكلة البطالة تعتبر أكبر تحد اقتصادي و اجتماعي يواجه اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، و هو ما أشار إليه التقرير الأوروبي الصادر عن "منتدى المؤسسات الاقتصادية بالبحر المتوسط"بقوله أن البطالة تعد أكبر التحديات التي دول جنوب البحر المتوسط ، كما أكد التقرير الأخير على ضرورة المواجهة الجادة لقضية البطالة في دول جنوب البحر المتوسط خاصة مع الارتفاع المتوقع في عدد الداخلين إلى سوق العمل نظرا لحجم و تركيبة السكان في المنطقة التي يصل بها حجم المواطنين أقل من 15 سنة إلى أكثر من 80 مليون نسمة عام 2000 و هو الرقم الذي يفوق قوة العمل الحالية و التي لا تتعدى 74 مليون فرد في الوقت الحالي ، في الوقت الذي ذهب فيه التقرير إلى أن دول المنطقة تحتاج إلى توفير نحو 34 مليون فرصة عمل خلال السنوات الخمس عشر القادمة حتى لا تتفاقم مشكلة البطالة[2]

الفرع الثاني : العوامل الاجتماعية

يعد النمو الديموغرافي أو الانفجار السكاني أهم العوامل المؤدية إلى العجز عن تلبية الطلب الوطني في الشغل ، السكن و الخدمات و ما يعيشه الطرف الآخر من انخفاض في عدد السكان خصوصا فئة الشباب أو كما يعرف بالمجتمعات العجوز يعد من أهم الحوافز المشجعة على الهجرة [3]

[1]-محمد بوسلطان ، نصر الدين بوسماحة – الهجرة غير الشرعية– المرجع السابق، ص27

[2]- دراسة فريجة لدمية ، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة –الهجرة غير الشرعية نموذجا– جامعة بسكرة ، 2009–2010 ،ص 76

[3]- كتاب محمد بوسلطان ، نصر الدين بوسماحة – الهجرة غير الشرعية – المرجع السابق،ص28

بالإضافة إلى ذلك فان صورة النجاح الاجتماعي التي يظهر عليها بعض المهاجرين عند عودتهم إلى أوطانهم لقضاء الإجازة أو الاستقرار بها . [1]

و قيامهم بشراء الأراضي و العقارات و تزويج الأبناء و البنات و بناء المساكن الفخمة أو القيام بمشاريع تنموية كل ذلك يدفع المحيطين بهم أو العارفين بأحوالهم قبل الهجرة إلى الاستماتة في الهجرة إلى دول المقصد سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة .[2]

الفرع الثالث : العوامل السياسية

عرفت فترة نهاية القرن العشرين حركات هامة من اللاجئين بصفة خاصة فردية كانت أو جماعية جراء الحروب و النزاعات التي عرفتها العديد من مناطق العالم ، حيث أن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية و النزاعات و انتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية ، يعد أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا ، و هو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي .

و تعتبر منطقة المغرب العربي خاصة و إفريقيا عامة من أهم المناطق المصدرة و المستقبلة للاجئين بسبب الحروب و عدم الاستقرار الذي تعرفه دول المنطقة.

في هذا الإطار يمكن القول بأن منطقة المغرب العربي تعتبر منطقة عبور رئيسية للاجئين و المهاجرين القادمين من إفريقيا خاصة منطقة البحيرات الكبرى ، فالمملكة المغربية تعد نقطة عبور رئيسية إلى اسبانيا و غيرها ، بحيث نجد أن هناك حوالي 100 شاحنة تعبر مضيق جبل طارق سنويا ، و قد سجل مابين سنتي 1997 و 2001 حوالي 3286 ضحية غرق في المضيق ، و تعد الجزائر و تونس و ليبيا

[1]- محمد الغزالي – الهجرة السرية– المرجع السابق،ص 37

[2]- كتاب مكافحة الهجرة غير المشروعة ، مجموعة من المؤلفين ، المرجع السابق،ص52

كذلك مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء ، حيث بدأت هذه الدول تعرف انتشارا متزايدا للمهاجرين الأفارقة خاصة على حدودهم الجنوبية .[1]

إضافة إلى ذلك فان معظم دول العالم الثالث تواجه ما درج دارسو التنمية السياسية على تسميته بـ " أزمات التنمية السياسية " أي تلك الأزمات التي يستلزم تحقيق التنمية السياسية حلها و هي أزمات: الهوية، الشرعية، المشاركة، التغلغل و التوزيع.

- أزمة الهوية : تحدث عندما يحدث انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أو الضيقة ، و تتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة ، بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع و التوحد معه .
- أزمة الشرعية : تتعلق بعدم تقبل المواطنين المحكومين لنظام سياسي أو نخبة حاكمة باعتبارها غير شرعية و لا تتمتع بالشرعية ، أي لا تتمتع بسند يخولها الحكم و اتخاذ القرارات و قد يستند هذا إلى السند إلى الطابع الكاريزمي أو التاريخي للزعيم أو إلى الدين أو الأعراف و التقاليد أو القانون .
- أزمة المشاركة : أي الأزمة الناتجة عن عدم تمكن الأعداد المتزايدة من المواطنين من الإسهام في الحياة العامة لبلدهم ، مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية ، أو اختيار المسؤولين الحكوميين ، و تحدث هذه الأزمة عندما لا تتوافر مؤسسات سياسية معينة يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في تلك المشاركة .
- أزمة التغلغل: أي عدم القدرة على التغلغل و النفاذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة و فرض سيطرتها عليه و كذلك التغلغل إلى كافة الأبنية الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمع.

[1]- كتاب محمد بوسلطان ، نصر الدين بوسماحة – الهجرة غير الشرعية – المرجع السابق،ص29

- أزمة التوزيع: تتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد و المنافع المادية و غير المادية في المجتمع، و قد تعني مشكلة التوزيع ليس فقط توزيع عوائد التنمية و إنما أيضا توزيع أعباء التنمية. إن معظم دول العالم الثالث غير قادرة على توصيل سلع سياسية ايجابية لشعوبها و يقصد بها خدمات الأمن ، التعليم ، الصحة و الرقابة البيئية و نظام قانوني يوثق به و يحتكم إليه ، و كذا متطلبات البنية الأساسية الضرورية من طرق و اتصالات ، كما يعد الأمن السلعة السياسية الأساسية و غياب هذه السلع السياسية يترتب عليه ضعف الشعور بالانتماء إلى هذه الدولة و هو ما يعد مؤشرا و حافزا هاما لتشجيع الهجرة .[1]

الفرع الرابع : العوامل التكنولوجية و الثقافية

تعد الصورة التي يروج لها الإعلام خصوصا المرئي منه تأكيدا على المستوى المعيشي الذي يحلم به أي فرد وهو ما شجع على فكرة تغيير مكان الإقامة بغية مواكبة العصرنة و التطور ، إضافة إلى ذلك فان إعجاب الشباب بالحضارة الغربية و انجازاتها و اعتقادهم بأنها الفردوس الموعود لإنهاء مرحلة البؤس و الشقاء التي يعيشون فيها و أملهم في تحقيق ثروة كبيرة خلال سنوات قليلة كما يتم الترويج له ، الأمر الذي نادرا ما يتحقق و يعود الشاب بعد خسارة ماله و وقته و امتهان كرامته و قد ينتهي به الحال في السجن أو يرحل في أغلال من حديد أو شحن جثمانه في تابوت .[2]

كما أن الإعلام الغربي يروج لفكرة " النداء " إذ أن حلم الهجرة هو نتاج الممنوع ، و هو رد فعل أمام غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية و السياسة التي تبنتها أوروبا في

[1]- فريجة لدمية ، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة –الهجرة غير الشرعية نموذجا – المرجع السابق،ص72-73

[2]- مكافحة الهجرة غير المشروعة ، مجموعة من المؤلفين ، المرجع السابق،ص93

هذا المجال و التي كانت لها آثار عكسية ، حيث أججت من وتيرة الهجرة السرية و جعلت كلفتها باهظة بالنسبة للمرشح للهجرة .

هكذا تم الترويج لفكرة الهجرة و أصبحت مشروعا مكلفا و استثمارا يقتضي تعبئة مصادر للتمويل من أجل تحقيقه و هو ما يفسره إقبال المهاجر غير الشرعي على أي عمل مهما كان مذلا و صعبا و الفائدة التي تعود على الدولة المستقبلة من يد عميلة رخيصة لأن المهاجر لا يقبل في كل الحالات أن يرجع خاوي الوفاض [1]

المبحث الثاني : المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية

بناء على ما تم ذكره مسبقا لاحظنا وجود تعدد في مجموعة الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية ، انعكس هذا و في ذات الوقت على الجانب التنظيري للظاهرة و الذي يتميز بعدم وجود نظرية متكاملة أو نموذج شامل قادر على تفسير هذه الظاهرة و ديناميكيتها . و في هذا الصدد سنتطرق للتفسيرات النظرية التالية : النظرية الاجتماعية (السوسيولوجية).

المطلب الأول : النظرية الاجتماعية (السوسيولوجية)

سوسيولوجيا الهجرة بحد ذاتها هي فرع من فروع السوسيولوجيا المعاصرة ، ظهرت في مطلع القرن الماضي مع مدرسة شيكاغو ، تطورت في أوروبا خلال فترة السبعينيات تدرس أثر وفود المهاجرين ، و انعكاسات ذلك على المجتمع المضيف كما تدرس مجموعة المشاكل التي يخلقها عدم الاندماج ، و هو اتجاه نظري مهتم بدراسة ووصف وضعية الهشاشة التي يعيشها الشاب المهاجر .

تهتم هذه النظرية بدراسة الجوانب الاجتماعية و الثقافية ووضعيات مجتمعات المهاجرين المقيمين مع التركيز على وضعية الاستغلال ، التمييز الاجتماعي و

[1]- كتاب محمد الغزالي – الهجرة السرية– دار الحامد للنشر و التوزيع،ص38

الثقافي و كفاح المهاجرين ضد التمييز الممارس عضدهم ، نضالهم من أجل الحصول على حقوقهم و كذا الجمعيات المساندة لهم من جمعـيات حقوق الإنسان .و يمكن الإشارة في هذا الصدد الى أعمال كل من ماسي L.D Massey و بورديو P. Bourdieu و غراموتي B.Gramotier [1]

ربط التحليل السوسيولوجي ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالعوامل التالية :

- ضغوط البيئة و ما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي و الروابط الاجتماعية، و ينعكس ذلك ميدانيا في صورة عيش المهاجرين غير الشرعيين في بيئات اجتماعية منخفضة المستويين الاقتصادي و الاجتماعي،
- اختلال التوازن بين الوسائل و الأهداف المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة ، فالمجتمع يؤدي في حالات متعددة إلى حدوث الاضطرابات ، ما يؤدي بدوره إلى إضعاف التماسك و التساند الاجتماعيين ، بالتالي ظهور الانزلاقات . و يقسم "دور كايم " الهجرة غير الشرعية إلى ثلاث أنواع : انتحار أناني ، انتحار إيثاري و انتحار أنومي .

- الهجرة السرية و كونها انتحار إيثاري : و تحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطا ارتباطا

وثيقا بجماعات أو أشخاص متشبعين بفكرة الهجرة غير الشرعية.

- الهجرة غير الشرعية كونها انتحار أنومي : تحدث الهجرة في هذه الحالة عندما :

- تنعدم النظم الاجتماعية و الأخلاقية و الثقافية في المجتمع،
- تضطرب الحياة الاقتصادية و السياسية في المجتمع و بالتالي تعم الفوضى ،
- التحصل على الهوية الثقافية للفصل بين الأهداف و الوسائل ، و بين الطموح الفردي و ما هو متوفر فعلا.

[1]- فايزة بركان –دراسة آليات التصدي للهجرة غير الشرعية –جامعة باتنة –201/2011 .

- الهجرة غير الشرعية كونها انتحار أناني : و يحدث هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة و انفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها ، و ينشأ هذا النوع من السلوك نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع ، بحيث لا يجد المهاجر السري من يسانده عندما تحل به أي مشكلة و بذلك تصبح الهجرة غير الشرعية من الاستراتيجيات الحيوية التي يحددها لنفسه.

و كنتيجة لنظرية دوركايم يمكن القول أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ترجع الى أن المهاجر السري يشعر أنه غير قادر على الوصول للوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف المرغوبة التي وضعها المجتمع لأفراده بسبب عدم توفر الفرص الوظيفية أو لأنه لا يستطيع الاندماج في الثقافة المجتمعية .[1]

- مخالفة القيم و المعايير التي يشترك فيها غالبية الناس في المجتمع ، و على هذا الأساس تفسر الهجرة السرية على أنها سلوك منحرف ، و بذلك يقوم المجتمع بإضفاء صفة الانحراف على المهاجر السري أو غير الشرعي .
- التقليد حيث أن الهجرة غير الشرعية تنشأ نتيجة نموذج يحتدى به ، و تلعب وسائل الإعلام دورا هاما في تحريك الدوافع الذاتية، حيث أن الفرد الذي يملك استعدادا للهجرة يندفع بقوة التقليد نحو ممارسة هذا السلوك. [2]

كانت الهجرة فيما مضى تتم دون قيد أو شرط و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية أين كانت أوروبا بحاجة ماسة الى أيدي عاملة لتدارك مخلفات دمار الحرب و لكن بعد اتفاقية شنغن و تشديد الحصول على التأشيرة للهجرة القانونية ، فتحت الأبواب للهجرة غير القانونية أمام الراغبين في الهجرة .[3]

---

[1]- سعدون حفيظة – دراسة تأثير الهجرة غير الشرعية على صناعة خطاب اليمين المتطرف في أوروبا –دراسة حالة فرنسا– جامعة تيزي وزو –2015 /2016،ص 26

[2]-محمد بوسلطان ، نصر الدين بوسماحة – الهجرة غير الشرعية – المرجع السابق،ص32

[3]-فايزة بركان –دراسة آليات التصدي للهجرة غير الشرعية – المرجع السابق ،ص12

المطلب الثاني: النظرية الاقتصادية (النيوكلاسيكية)

يعد ارنست رافنستين Arnest George Ravenstin و أرثور لويس Arthur Lewis من المؤسسين الأوائل لهذا التنظير بحيث اعتبر أرنست رافنستين ظاهرة الهجرة غير الشرعية محكومة بعوامل الدفع و الجذب ،حيث تدفع الظروف الاقتصادية المزرية الأفراد إلى مغادرة أوطانهم و البحث عن أماكن أحسن حالا و جاذبية .

كما اعتبر أن الهجرة تتحدد بأربعة عوامل هي :

- الوضع في دول المنـــشأ و دول المقصـــــد، العوائق السياسية، العوامـــل الشخصية و الروابط العائلية في دول المنشأ و المقصد. و هي تتحدد في السوق وفق قانون العرض و الطلب مع وضع علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل و التطور الاقتصادي ، حيث تدفع الفوارق في الأجور الى انتقال المهاجرين من المناطق ذات الأجور المتدنية نحو المناطق ذات الأجور المرتفعة ، و ذلك بهدف زيادة الدخل فهي تعكس ردة فعل مجتمعية فردية للهوة الناشئة بين دول المركز و دول المحيط ، و هي بمعنى آخر نتاج للنظام الرأسمالي . [1]

أما أرثور لويس فقد جاء بنموذج " التطور في الاقتصاد المزدوج " أين حاول أن يجد تفسير للهجرة حيث أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية .

و قد أدمجت مقاربة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل .

[1]- محمد بوسلطان ، نصر الدين بوسماحة – الهجرة غير الشرعية – المرجع السابق،ص31

ففي التحليل النيوكلاسيكي المبني على المفاضلة بين المزايا و التكاليف و تعظيم المنفعة بأقل الأثمان ، تعد الهجرة استثمارا قادرا على إحداث فائض صاف ايجابي يأتي من الفارق بين الدخل المتوقع الحصول عليه في البلد المضيف مع احتساب و طرح نفقات النقل و التنقل.[1]

المطلب الثالث: نظرية التبعية

أن تطور الرأسمالية أدى غالى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة متطورة ، و دول محيطة متخلفة تربطهما علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز ، حيث تعتبر هذه النظرية أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط ، تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ، و مستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط و المركز ، و تعتبر الهجرة عاملا أساسيا لتحويل فائض القيمة من دول المحيط الى دول المركز خاصة هجرة الكفاءات ، لأن دول المحيط هي التي تتحمل و تفسر الهجرة وفقا لنظرية التبعية تبعا للتطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي فكثافة الهجرة تعود الى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط ، و اختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر ، مع عدم قدرة أسواق دول المحيط على المنافسة .[2]

و يعتبر " سمير أمين " في هذا الصدد أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط الى دول المركز.

استطاع " بورتس " A.Portes عام 1981 و " ساسكيا ساسن " Saskia Sassan عام 1988 تطبيق نظرية التبعية لتفسير الهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية منها ، تبعا للتطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي ، فكثافة الهجرة

[1]- فايزة بركان –دراسة آليات التصدي للهجرة غير الشرعية – المرجع السابق،ص10

[2]- فايزة بركان –دراسة آليات التصدي للهجرة غير الشرعية – المرجع السابق،ص11.

تعود الى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط و اختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر .

كما تؤكد نظرية النظام العالمي world system theory التي تناولها " ساسكيا ساسن " أن الهجرة بكل أنواعها هي نتاج للنظام الرأسمالي و أن نماذج الهجرة المقدمة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم الى مركز و محيط ، بالإضافة إلى ما يسببه التطور الصناعي في الدول الأولى في إحداث مشكلات هيكلية في اقتصاديات الدول الثانية ، مما يشجع على الهجرة.[1]

من خلال ما تطرقنا له خلال هذا الفصل توصلنا إلى تحديد مفهوم الهجرة و الهجرة غير الشرعية و كذا عدد من المفاهيم ذات الصلة بموضوع دراستنا كما تعرفنا على أهم العوامل المساعدة على انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية و اعتمادها كمتغيرات

[1]- موساوي أحمد ، أعراب نعيمة ،دراسة أثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر–جامعة أدرار – 2018 /2019،ص36

تساعدنا في شطرنا الثاني من هذه الدراسة للتعرف على أهم الآليات المستعملة للحد من انتشار هذه الظاهرة خصوصا في وطننا .

و كيف يتم العمل على استغلال الأسباب لإيجاد الحلول ، إضافة إلى تطرقنا إلى أهم المدارس المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية مع اختلاف روادها و أفكارها على المستوى الكلي و الجزئي ، و تبيين تطورها عبر الزمن خصوصا بعد نشأة النظام الرأسمالي و تطوره و علاقاته القوية بموجات الهجرة .

و هنا ربطنا دراستنا بين المفاهيم و النظريات بحيث لمسنا الحاجة إلى المزيد من التنظير فيما يتعلق بالظاهرة، نتيجة تشعبها و التحولات التي شهدتها خصوصا و أنها لا تزال تعرف تناميا ملموسا.

بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى ماهية ظاهرة الهجرة غير الشرعية و تعرفنا على الأسباب التي آلت إلى تفاقم ها و كذا مختلف المدارس التي درست الظاهرة سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر و بالتطرق إلى امتدادها التاريخي و كذا سنحاول التطرق و لو بالإيجاز إلى الشبكات والتنظيمات المساعدة على انتشار هذه الظاهرة .

و باعتبار دراستنا تدور في حقل العلاقات الدولية سنتطرق إلى مختلف المعاهدات، الصكوك ، البروتوكولات و كذا المواثيق الدولية العاملة على الحد من تفشي ظاهرة و إلى ما تعتمده الجزائر من آليات للتصدي لهذه الظاهرة .

المبحث الأول: الإرهاصات التاريخية للهجرة في الجزائر و تنظيماتها.

إن كل ظاهرة لها امتدادها التاريخي و باعتبار ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية فإننا سنحاول تسطير مجال تطورها زمنيا خصوصا في الجزائر باعتبار الجزائر تتمتع بموقع جيوسياسي إذ أنها تتوسط الشمال الإفريقي و تطلع على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي يبلغ 1200 كم و تعد بوابة إفريقيا نحو أوروبا كما أنها تتمتع بعدة نقاط و التي تسمى نقاط الانطلاق بقوارب الموت الأقرب نحو السواحل الأوروبية نذكر على سبيل المثال ولاية عين تموشنت و التي تعد أقرب ولاية جزائرية إلى السواحل الاسبانية بمسافة تقدر بـ 136 كم فقط إضافة إلى أن المسافة بين مدينة وهران الجزائرية و مدينة ألميريا الاسبانية تقدر بـ 200كم بحيث أن رحلة الهجرة باستعمال القوارب الحديثة المجهزة تستغرق حوالي 3 ساعات إلى 4 ساعات على أقصى تقدير.

المطلب الأول : الامتداد التاريخي لظاهرة الهجرة في الجزائر .

إن ظاهرة الهجرة ليست ظاهرة جديدة في تاريخ الإنسانية ، فالاكتشافات و الفتوحات و النكبات و النزوحات الجماعية و كذا البحث عن مستقبل واعد نتج عنه أشكال متعددة للهجرة في حقب مختلفة و يكفي الاستشهاد هنا بنماذج من هجرات الأنبياء عليهم السلام ، و إذا أنجزنا حفريات في ماضي الظاهرة يمكننا القول أن الهجرة بين أوروبا و الجزائر كانت في بدايتها أوروبية ، فقد انطلقت هجرة الأوروبيين إلى شمال إفريقيا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر و امتدت إلى النصف الأول من القرن العشرين ، و تعتبر الهيمنة الامبريالية الفرنسية على مجمل المنطقة المغاربية بداية تاريخية و مرجعية لمسلسل النزوح العمالي لفرنسا بصفتها القبلة الأولى لسكان شمال إفريقيا على الخصوص ليشمل فيما بعد مسلسل الهجرة جل القارة الأوربية .

لا يمكننا تحديد تاريخ محدد لبداية ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر نظرا لطبيعة الظاهرة، التي تتسم بأنها سرية و غير قانونية [1]

و ترجح التقارير و الدراسات أن نزوح الجزائريين بشكل مطرد و متنامي إلى أوروبا و الى فرنسا تحديدا كان سنة 1911 ، بسبب الحاجة الى العمل سيما مع حاجة فرنسا الى اليد العاملة خلال الحرب العالمية الأولى[2]. فالجزائريون شكلوا يدا عاملة رئيسية في مناجم الفحم سيما في الشمال الفرنسي .

و بحسب تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لعام 2003 فانه بعد الحرب العالمية الأولى بدأت بوادر الاستقرار تظهر بالنسبة لهجرة الجزائريين سيما بعد عام 1924 ، حيث قدر عدد هؤلاء بما يقارب 100000 جزائري في فرنسا ، على أنه خلال السنوات 1925-1930 ، استقر نزوح الجزائريين و أظهر تراجعا طفيفا لكنه تنامى بشكل سريع

[1]- محمد الغزالي – الهجرة السرية– المرجع السابق ،ص72

بعد الحرب العالمية الثانية بسبب تأثير الاستعمار الفرنسي و إشراك الجزائريين في الحرب و مع منتصف عقد السبعينيات ، ارتفع عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا بشكل كبير ليصل الى قرابة 820000 جزائري، وما زاد من تحفيز الجزائريين على الهجرة ، ما كان يقدمه الديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO) من فرص للعمل المؤقت في بلدان مثل فرنسا ،بلجيكا و ألمانيا. و على الرغم من أن الدوافع للهجرة حينها كانت معيشية و اقتصادية ، الا أنها بدأت تتجسد في لم شمل الأسر بالنسبة للمهاجرين المقيمين ، و لم يعد الرجوع الى أرض الوطن مخططا لها الى استثناء.

و قدمت اتفاقيات افيان لعام 1962 دعما تشجيعيا للجزائريين على الهجرة . فلقد نصت تلك الاتفاقيات على أن كل جزائري حائز على بطاقة التعريف يمكنه التنقل بكل حرية بين الجزائر و فرنسا إلا في حالة قرار من العدالة يخالف ذلك. و هكذا و بالرغم من استقلال الجزائر عن فرنسا فقد بقيت مسألة الهجرة الى فرنسا راسخة في أذهان الجزائريين، و قدر عدد الجزائريين المهاجرين الى فرنسا بـ 425000 من بينهم 202000عاملا غير متقاعد ، فساعد ذلك على ابرام اتفاقيات مع فرنسا و بدرجة أقل مع بعض الدول الأوروبية مثل بلجيكا[1]

ومع حقبة التسعينيات ، شكلت الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و أكثر منها الأمنية منعرجا حقيقيا في هجرة الجزائريين الذين استغلوا كل الفرص لدخول الأراضي الأوروبية و أمريكا الشمالية و كذا عددا من دول الخليج على وجه الخصوص التي استأثرت من يومها باهتمام الجزائريين .

و لعل ما ميز تلك الحقبة من الهجرة هو ولادة صنف جديد من المهاجرين التي لم تعد هجرة العموم للبحث عن العيش الكريم ، و لكن تعلق الأمر بالقاصرين الذين لا تتجاوز

[1]- الدكتور زازة لخضر ، الهجرة غير الشرعية من المكافحة الى التنمية المستدامة، دار الخلدونية ،ص124

أعمارهم 18 سنة و كذا هجرة الكفاءات و الأدمغة الجزائرية التي بات رحيلها مصدر قلق جدي بالنسبة للسلطات الجزائرية بالنظر الى عواقبها و آثارها على الاقتصاد الوطني و المجتمع الجزائري حينها و لم يكن لهاته الفئات الانخراط في هذا المسلسل لولا توافر الشروط الذاتية و الموضوعية إزاء الأوضاع السوسيواقتصادية التي عاشتها الجزائر.

يومها انتقلت الهجرة الجزائرية من اليد العاملة إلى هجرة الكفاءات من مثقفين و صحافيين و كتاب و إطارات عليا و علماء و أطباء و مهندسين.... الخ و زاد من حدتها ارتفاع نسبة نزوح العنصر النسوي الجزائري كذلك الذي أثبت مقدرته على التأقلم مع الوظائف المختلفة بما فيها الوظائف المتخصصة و القيادية في البلدان المتعددة التي اخترنها للإقامة فيها. [1]

و لقد كان الغالب على السياسة الجزائرية المتعلقة بالهجرة حينها هو تحقيق روابط مع المجموعة الوطنية المغتربة و المهاجرة و السعي نحو تحقيق نسبة من الاعتراف لهم بالحقوق التي تكرسها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك السعي نحو حمايتهم ما أمكن في بلدان المقصد مع التفكير في إنشاء شبكات تهدف الى ضمان الاتصالات فيما بين تلك الجالية و بين الجزائر البلد الأصلي.[2]

في هذا الصدد تعد سنة 1997 منعرجا حقيقيا في مسار المهاجرين الجزائريين في الخارج حينما اعتمدت الدولة الجزائرية النظام التمثيلي للمهاجرين في البرلمان الوطني، و هنا بات الأمر يتعلق بإحصاء و طني رسمي سمح بتعداد و التعرف على ما يقارب مليون مهاجر جزائري في الخارج موزعين على القارات الخمس لانتخاب ثمان من ممثليهم في البرلمان الجزائري موزعين كالآتي : 4 نواب لتمثيل الجالية الجزائرية في فرنسا ،

[1]- الدكتور زازة لخضر ، الهجرة غير الشرعية من المكافحة الى التنمية المستدامة، المرجع السابق ،ص129

[2]- الدكتور زازة لخضر ، الهجرة غير الشرعية من المكافحة الى التنمية المستدامة، المرجع السابق ،ص130

نائبان لباقي دول أوروبا ، و نائبان للمغتربين في باقي بلدان العالم الأخرى . على أنه لا يحق للمغتربين الجزائريين المشاركة في الاستحقاقات المحلية ، البلدية و الولائية.[1]

المطلب الثاني : أشكال الهجرةغير الشرعية و منافذ العبور في الجزائر.

الفرع الأول:أشكال الهجرة غير الشرعية .

اتخذت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أبعادا خطيرة و مأساوية في السنوات الأخيرة، نظرا للأشكال التي يستعملها المهاجرون إلى درجة لا يمكن ضبطها و التحكم فيها و سنحاول إبراز 3 أشكال للهجرة غير الشرعية في الجزائر و هي:

1 تزوير الوثائق من أجل الهجرة السرية:

يتم ذلك عن طريق استعمال جواز سفر واحد من طرف عدة أشخاص بغية الحصول على التأشيرة من أجل السياحة أو الحصول على وثائق مزورة لأجل إيداعها لدى القنصليات لطلب التأشيرة و يدفع كل راغب أموالا باهظة للإشارة فانه و بالرغم من التطور التكنولوجي الذي استفادت منه محطات العبور و الاستقبال بمختلف الموانئ و المطارات و بالرغم من تسجيل هذه الأخيرة رقم الجواز المفقود أو المسروق في حواسيب محطات الحدود لحظة الإعلان عن ضياعه ، إلا أنه يمكن استعمال نفس الجواز لعدة أشخاص و هذا يعود إلى أن هذه الشبكات تكون على علم بأرقام الجوازات المبلغ عنها و هذا بفضل علاقاتها مع مختلف أجهزة الاتصال و المعلومات[2]

[1]- الدكتور زازة لخضر ، الهجرة غير الشرعية من المكافحة الى التنمية المستدامة، المرجع السابقر،ص131

[2]- محمد الغزالي – الهجرة السرية– المرجع السابق ،ص 87

2 -الهجرة في قوارب الموت :

بعد أن اتخذت أوروبا الغربية سياسات صارمة اتجاه الهجرة ، و ذلك بفرض التأشيرة على كل من يرغب أن تطأ قدماه ترابها ، و ظهور اسبانيا و ايطاليا كبلدين جديدين للهجرة و مع الظروف المعيشية اتخذت الهجرة أبعادا خطيرة و مأساوية و ذلك عب ر استعمال قوارب مطاطية تسمى باللغة الاسبانية " las pateras" كانت تستعمل في بداية التسعينات من طرف شبكات التهريب، كانت تختص هذه الشبكات في البداية بتهريب المخدرات صاحبتها موجة كبيرة لاستعمال المخدرات من طرف الشباب ليعرف على إثرها سوق الإدمان و التعاطي لجميع أنواع المخدرات رواجا عالميا.إلا أن حلم فردوس الضفة الأخرى سرعان ما نوع من نشاط هذه القوارب لتشمل تهريب الأجساد البشرية إذ في بعض الأحيان كان القارب يحمل العشرات من المهاجرين و هو لا يتسع إلا لـ 10 أشخاص أغلبها مصنوعة من خشب ، و أمام ارتفاع نسبة الراغبين في الهجرة لجأت مافيا التهريب إلى استيراد و استغلال مراكب مجهزة بمحركات ذات قوة كبيرة تجعل هذه المراكب أكثر سرعة من زوارق البحرية حيث سرعان ما تختفي بفضل سرعتها الخارقة و هي جد غالية مقارنة بالقوارب الخشبية لكنها تذر أرباحا تقدر بالملايير[1] ، و هي ما تعرف في أوساط شبابنا باسم Tropico و هي تعد رحلة vip و يسمى بالغة الفرنسية le bateau pneumatique .

3 -الهجرة في الشاحنات :

موازاة مع حركة البواخر الكبرى و باقي أشكال و أنواع التسلل السري و الخفي الى شبه " الجزيرة الأيبيرية " ظهرت شبكة تعتمد الشاحنات و الحاويات المتوجهة إلى أوروبا كوسيلة

[1]- محمد الغزالي – الهجرة السرية– المرجع السابق ،ص88

لتهريب أفواج من الشباب العاطلين ، هذه الأخيرة متخصصة أساسا في حمل الصادرات الفلاحية بالإضافة إلى شاحنات قطع النسيج و الملابس الجاهزة إلا أن هذه الشبكة تعد أقل تنظيما مقارنة مع شبكات سيتم التطرق لها أيضا إذ أن أفرادها لا يتعدى 4 أو 5 أفراد وهم السائقين و السماسرة إذ لا يتعدى عدد الحراقة في الرحلة الواحدة 6 أشخاص كحد أقصى، يتم إنزال الحراقة في المكان المتفق عليه مسبقا و يشترط السائق على الحراق في غالب الأحيان حضور أحد أفراد عائلته إلى المكان المتفق عليه مثل محطات الاستراحة لاصطحابه إلى الوجهة المقصودة .[1]

الفرع الثاني : منافذ العبور

و أما فيما يتعلق بمنافذ العبور التي يستعملها المهاجرين غير الشرعيين فهي تتمثل في:

1 -الحدود البرية : ما حفز هؤلاء المهاجرين هو شساعة الحدود الجزائرية ، حيث تبلغ الحدود الجزائرية مع النيجر 1300كلم، مالي 1280كلم ، ليبيا 1250كلم ،المغرب 1523 كلم ، تونس 955كلم، الصحراء الغربية 143كلمو موريتانيا 520 كلم و 1200كلم شريطا ساحليا و هو الأمر الذي يصعب من مهام المراقبة و يشجع المهاجرين غير الشرعيين على العبور ، و لعل قيام اسبانيا بتسوية جماعية لكل المهاجرين حفز توالي الهجرات بأعداد غير مسبوقة من أقصى الجنوب و الجنوب الغربي للجزائر و خاصة من طرف مهاجرين لم تشهدهم الجزائر من قبل لكل من : الهند،باكستان و بنغلادش .

و الجزائر بحدودها البرية الممتدة على مسافة 7011كلم و البحرية المقدرة بـ 1200كلم و الواقعة بين 7 سبع دول و بمساحة تقدر بـ 2.283.000كلم كل هذه المؤشرات جعلتها بلد عبور للآلاف من المهاجرين الراغبين في الوصول إلى أوروبا.

[1]- محمد الغزالي – الهجرة السرية– المرجع السابق ،ص89

خريطة توضح اعتماد الجزائر كبلد عبور المهاجرين غير الشرعيين

المصدر : المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية -2005-

2-الحدود البحرية : بالنظر إلى طول الشريط الحدودي البحري الجزائري فان المهاجرين غير الشرعيين يستعملون بعض الوسائل للتمويه في الوسط ألميناائي أو

اللجوء إلى استعمال البحارة لمساعدتهم للإبحار و الانتقال أو الركوب عن طريق التسلق بالحبال إلى البواخر الراسية و الاختفاء بداخلها و الهجرة غير الشرعية عبر البحر هي الطريقة المفضلة للهجرة إلى الدول الغربية و هذا لقصر المسافة و لقصر مدة السفر و هو ما تم الإشارة إليه في المبحث الأول من هذا الفصل.

3-الحدود الجوية : الهجرة السرية عبر الحدود الجوية بالمطارات قليلة جدا حيث أن الحل الوحيد هو تزوير الوثاق ، و تشديد المراقبة و الحراسة على مستوى المطارات حفاظا على سلامة الركاب و لاسيما بعد حادثة اختطاف الطائرة الفرنسية رحلة 8969 سنة 1994، و إنشاء مديرية فرعية لتأمين المطارات و الموانئ و محدودية مساحة المطارات مقارنة بالموانئ فان عملية الهجرة عن طريق الجو تعد صعبة جدا ومع احتمالية اكتشاف الوثائق المزورة عن طريق الوسائل التكنولوجية الحديثة.

بالرغم من الجهود الجبارة المبذولة للتصدي للهجرة السرية التي تفشت بكثرة خلال السنوات الأخيرة لم تتمكن مصالح الأمن من القضاء النهائي على هذه الآفة لأن المهاجرين غير الشرعيين يستعملون طرقا مختلفة ، بمساعدة شبكات مختصة في تهريب البشر و يتوفرون على وسائل بشرية ولوجستيكية مختصة.[1]

المطلب الثالث: شبكات و تنظيمات الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

يمكن تمييز أربع أنواع من الشبكات العاملة في مجال الهجرة السرية بالجزائر

الفرع الأول :التنظيم الذاتي l'organisation solitaire

يقوم هذا التنظيم على مبادرات فردية محضة ، حيث يعمد الشبان بشكل شخصي إلى تنظيم المحاولة،فيتولى المرشح و دون الاستعانة بأي طرف آخر تنظيم كافة مراحل

[1]- رؤوف قميني – آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية – دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي – دار هومه ،ص 57-58

هجرته (تخطيط، توقيت ، مستلزمات فنية ومالية)، يتميز هؤلاء الشباب بخصال ذاتية عالية : الشجاعة ، الجرأة ، الفطنة ، المغامرة و الحذر ينتمي أغلبهم إلى أوساط معدمة و لكنهم امتهنوا غالبا مهنا بحرية : الصيد و الشحن لذلك فان أغلبهم يفضلون التسلل إلى بواخر الشحن التجارية و يضطر هؤلاء إلى التواطؤ مع بعض العاملين في الموانئ أو حتى طواقم السفن و يقدمون لذلك مقابلا، و أهم المناطق المعروفة بهذا التنظيم (عنابة، تنس، سكيكدة و القالة)[1]

الفرع الثاني : الزمر Attroupements/Petites Bandes

تتشكل هذه الشبكات في الأحياء المهمشة بالوسط الحضري أو الأرياف و البوادي المتاخمة للمدن و القرى الساحلية تجمعهم عادة علاقات شخصية متينة سابقة عن سعيهم إلى الهجرة و هي تشكل خلفية وقاعدة الانتظام ، إن لقيم المودة و التضامن و الجيرة دورا حاسما في ذلك إذ ينتظم هؤلاء في مجموعات صغيرة لا يتجاوز عددهم 8 أفراد ، يكون تقسيم المهام ضعيفا و غير مهيكل يتولون جميعا التمويل بشكل يأخذ في الحسبان المقدرة الذاتية و المواهب و الخدمات ، يلتفون حول نواة (قائد ينجز بمفرده تقريبا جل الأعمال)و تبقى مراكب الصيد الصغيرة هي وسيلة الإبحار المضلة لديهم و تجهز عادة بمحركات ذات قدرة متوسطة .و تنتشر هذه الشبكات في المدن الحضرية و شبه الحضرية (وهران ، الجزائر و عنابة)[2]

الفرع الثالث: الشبكات المتوسطة les réseaux moyens

هي شبكات شبه محترفة تقوم بالأساس على اعتبار الترحيل نشاطا يدر مقابلا لذلك تعد لها العدة فتستقطب يدا عاملة إما مختصة أو غير مختصة و توفر المعدات و الأموال

[1]- محمد الغزالي – الهجرة السرية– المرجع السابق ص 85-86

[2]- محمد الغزالي – الهجرة السرية– المرجع السابق ،ص87

اللازمة و بدأت هذه الشبكات تتنامى منذ أواسط العشرية الحالية و أساسا بعدما أسنت معظم دول المغرب العربي قوانين متشددة للحد من الظاهرة . و تتألف هذه الشبكة من أشخاص ينتمون عادة إما إلى الوسط البحري ليتولون ترتيب المسائل الفنية و التقنية كشراء المعدات و ملاحة السفن و إما إلى أوساط تتألف ممن طردتهم الدول الأوروبية (خصوصا ايطاليا و فرنسا) و يتولى هؤلاء انتداب المهاجرين ، و يسمى هؤلاء بتسميات مختلفة حسب جهات الوطن : الجلابة ، اللقاطة ، الخيط ....الخ تنتشر هذه الشبكات على طول السواحل الجزائرية مستفيدة من أزمة اليد العاملة المشتغلة في قطاع الصيد البحري من جهة و انتشار سوق سوداء لقطع الغيار البحرية في كل من الجزائر ، ليبيا ، تونس و المغرب توفر للراغبين في صنع المراكب كافة المستلزمات من جهة أخرى . [1]

الفرع الرابع :الشبكات الدولية les réseaux internationaux

ظهر هذا النوع من الشبكات في السنوات الأخيرة و خصوصا بعد صدور القوانين التي تحد من تدفق الهجرة السرية ، و التي منحت فرصة نادرة لتناسل هذه الشبكات حينما حولت الحدود إلى سوق بالإمكان أن يستثمر فيه من كانت له القدرة و الكفاءة و تشتغل هذه الشبكات في فضاء عابر للقارات فتجمع أكثر من انتماء (جنسيات مختلفة، أعراق مختلفة، ديانات مختلفة) و تعبئ أكثر من مورد لذلك فان العلاقات القائمة

المبحث الثاني: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجزائر و آليات مكافحتها.

المطلب الأول: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجزائر.

شهدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية ارتفاعا محسوسا في السنوات الأخيرة نتيجة تدهور الظروف الاقتصادية ، الاجتماعية و الأمنية ، فتطور هذه الظاهرة أصبح هاجسا يشغل معظم الدول نظرا للانعكاسات السلبية على المجتمع ، حيث أن عدم احتواء

[1]- محمد الغزالي – الهجرة السرية– المرجع السابق ،ص87

هذه الظاهرة يؤدي إلى استمرارها الذي يؤدي بدوره إلى انعكاسات لا تتوقف عند حدود الفرد أو الدولة بل يتعدى ذلك إلى المجتمع الدولي.

كما يوضحه الشكل الخاص بأكثر الجنسيات شيوعا الذين يصلون أوروبا بحرا و برا من يناير الى أغسطس 2020.

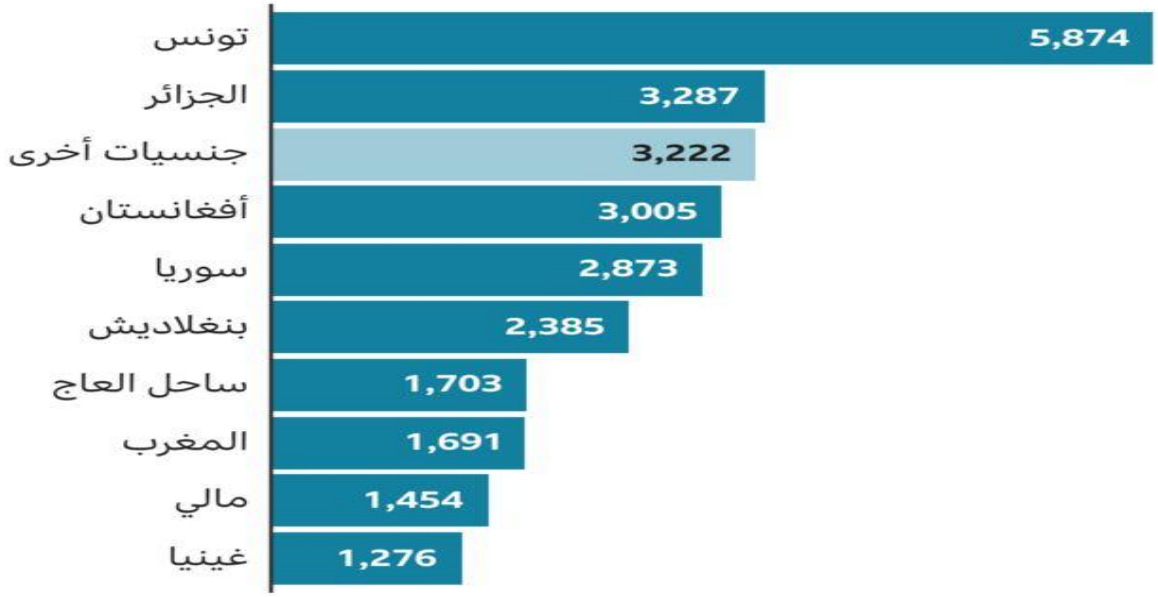

الفرع الأول: الانعكاسات السياسية

يؤدي النمو المتزايد للمهاجرين غير الشرعيين إلى تكوين أقليات مقيمة إقامة غير شرعية، مما قد يترتب عليه مستقبلا مطالبة بلدان المنشأ بحقوق الجاليات، و قد تمحي هذه الأقليات ثقافة مجتمع الدولة المتسلل إليها ، و كذلك قد تلجأ دول المنشأ إلى سحب عمادتها مما يهدد خطط التنمية ، و من أهم المخاطر السياسية للمهاجرين

غير الشرعيين :

- التطرف الفكري و زعزعة الاستقرار السياسي نتيجة الفراغ الذي يعاني منه غالبية المهاجرين غير الشرعيين ،
- زيادة الاضطرابات السياسية و الفتن و النزاعات على مراكز السلطة،
- تهيئة جموع المهاجرين غير الشرعيين بصورة أكبر للمشاركة في الاضطرابات و القلاقل السياسية للتنفيس عن مشاعر الغضب المكبوتة لديهم .
- جلب تكتلات ضغط على النظام السياسي القائم في الدولة مع احتمال نشأة المساومات السياسية [1]
- كما تعود تداعيات الهجرة غير الشرعية السياسية إلى التأثير على العلاقات بين الدول المرسلة و الدول المستقبلة للمهاجرين ،
- تكوين صورة مغلوطة عن شعوب معينة من خلال قضية الهجرة غير الشرعية ، إضافة إلى تداعيات عدم الاستقرار و الاضطرابات المتزايدة في العالم الإسلامي و قضاياه التي تجد لها صدى بين الجالية العربية و الإسلامية ، و في إطار هذه

[1]- رؤوف قميني – آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية – دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي – المرجع السابق ،ص101

العملية يواجه المهاجرون العرب صعوبة في التعايش مع مكونات الهوية الخاصة التي ورثوها و متطلبات التكيف مع مجتمعات الهجرة ،

- اعتبار الهجرة غير الشرعية كوسيلة توظف من أجل تحقيق أهداف أمنية و سياسية معادية قصد خلق الأزمات [1]

الفرع الثاني: الانعكاسات الاقتصادية و التنموية

إن الأعداد الكبيرة للمهاجرين السريين المتواجدين في المدن الحدودية و المدن الكبرى أحدثت اضطرابات في التنمية الاقتصادية و ذلك بـ :

- اعتبارها يدا عاملة رخيصة تطور و تنمي سوق العمل غير الشرعي مما يخلق وضعية اقتصادية صعبة لليد العاملة المحلية و هذا ما يولد مظاهر العنصرية،
- تطوير طرق الاحتيال و التزوير و الأوراق المالية و توزيعها في السوق و انتشار السوق السوداء مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني،
- التأثير على حجم الإنتاج و الناتج القومي ، مما يترتب عليه انخفاض حركة التصدير و الاستيراد ، و اختلال الميزان التجاري و من تم انخفاض القدرة الشرائية بسبب انخفاض مستوى المعيشة ،
- هدر رأس المال البشري ، حيث تتدهور تتدهور قيمة رأس المال البشري و يقل عمره الإنتاجي نتيجة البطالة البطالة الناتجة عن مزاحمة المهاجرين للمواطنين في فرص العمل ،
- إسراف احتياطي الدولة من النقد الأجنبي في صورة تحويلات يحولها المتسللون إلى ذويهم في بلدهم الأم ،

[1]- موساوي أحمد ، أعراب نعيمة –دراسة أثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر –المرجع السابق ،ص48

- انتشار الفساد في بعض الأجهزة الأمنية عن طريق تقديم الرشاوى و المحسوبية و الوساطة للتغاضي عن المهاجرين غير الشرعيين و الإفراج عنهم عند إلقاء القبض عليهم ،
- تأثر معدلات النمو الاقتصادي ، حيث يؤثر المهاجرون غير الشرعيون سلبا على معدلات النمو الاقتصادي ، نتيجة انخفاض فرص تكوين رأس المال الوطني اللازم للاستثمار في إنشاء و تطوير المشروعات الاقتصادية و الاجتماعية ،[1]
- الإخلال بآليات سوق العمل و جلب عدم توازن بين العرض و الطلب نتيجة كثرة العمالة المتسللة للدولة،
- ظهور سوق موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل و شروط عمل قاسية،
- تزايد نسبة البطالة بين العمالة الهامشية ،
- انتشار المشاريع الوهمية،
- تزايد جرائم غسل الأموال ، [2]

الفرع الثالث:الانعكاسات الاجتماعية

- انخفاض المستوى المعيشي الذي يؤثر بشكل مباشر على الفرد و أخلاقه و احترامه لنفسه و للآخرين ،
- الاختلال بالتوازن الديموغرافي خاصة في ولايات الجنوب مهددة بذلك مواطني المنطقة ،

[1]- رؤوف قميني – آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية – دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي – المرجع السابق ص102- 103

[2]- عثمان حسن نور، ياسر عوض الكريم المبارك –الهجرة غير المشروعة و الجريمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، 2008 ،ص 82

- تعدد الجنسيات (تواجد أكثر من 34 جنسية في مناطق معينة كتمنراست ، ايليزي و مغنية ....) نتج عنه الانتشار الواسع لممارسة الدعارة و المساس بقيم و أخلاق المجتمع إضافة إلى ظواهر التشرد و التسول و البنايات القصديرية الفوضوية ،
- رخص أسعار العمالة الوافدة يؤدي إلى انتشار ظاهرة البطالة بين أفراد المجامع ، بالإضافة إلى تراكم عمالة أجنبية معظمها رجالا يؤدي إلى ارتكاب أنماط معينة من الجرائم الأخلاقية منها :

- التفكك الأسري و الانحراف الأخلاقي ،
- زيادة نسبة الإعانة في المجتمع ،
- معانات المهاجرين غير الشرعيين من ظاهرة الاغتراب في مجتمع جديد لا يشعرون بالولاء أو الانتماء له ، مما يترتب عليه شعورهم بالإحباط في ظل غياب المعايير و ضعفها و اهتزازها ، مما قد يقود إلى سلوك طريق الجريمة و الانحراف ، [1]

- زيادة الضغط على الخدمات و المرافق في مناطق العمل ،
- وجود أشخاص لا يحملون وثائق الجنسية (فئة البدون)،
- الاختلال بالتوازن الديموغرافي خاصة في ولايات الجنوب مهددة يذلك مواطني المنطقة ،

ظهور الأحياء العشوائية التي تتدنى فيها الخدمات الضرورية ، و يترتب على ذلك تدهور صحة البيئة و انتشار الأمراض الاجتماعية كالسرقة و المخدرات و الدعارة و التسول و غيرها ،

- دخول عادات غريبة على المجتمع و ظهور قيم غير سليمة و ثقافات دخيلة ، [1]

[1]- رؤوف قميني – آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية – دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي – المرجع السابق ،ص 104

الفرع الرابع:الانعكاسات الصحية

العمالة غير المشروعة قد تكون مصدرا لنشر الأوبئة و الأمراض ، مثل الايدز و السارس و التهاب الكبد الوبائي و المالاريا ، إضافة إلى أن المهاجرين غير الشرعيين لا تتوافر لديهم الإمكانات اللازمة مقابل نفقات العلاج و غالبيتهم لا يدخلون في مظلة التأمين الصحي.

إذ بلغت نسبة المصابين بالإيدز حوالي 10 آلاف إصابة سنة 2017 حسب ما كشف عنه "رئيس جمعية ايدز الجزائر" و السل الذي بلغت نسبته حوالي 23 ألف حالة سنة 2018 ، و غيرها و هذه الأمراض معدية و صعبة و دخيلة على المجتمع الجزائري لأن هؤلاء المهاجرين السريين لا تتوفر لديهم شهادات صحية خاصة بهم ، ومن هنا تظهر لنا جليا الآثار الصحية المترتبة من خلال هؤلاء المهاجرين بحيث في حال وجود مهاجر واحد مريض بمرض معد فان الجميع أصبحوا مهددين بالعدوى حتى رجال الأمن الذين يتعاملون مع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين خاصة في مراكز الحجز التي تعرف اكتظاظا كبيرا يتقاسم فيه المهاجرون المراحيض و يتناولون الطعام جماعة .[2]

المطلب الثاني : المعاهدات و الصكوك و المواثيق و البروتوكولات الدولية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

إن عملية انتقال البشر من بلد للعمل في بلد آخر لا يمكن اعتبارها ظاهرة جديدة ، بل هذه ظاهرة إنسانية طبيعية و قديمة قدم التاريخ عرفتها و ستعرفها كل الشعوب بل

[1]- عثمان حسن نور، ياسر عوض الكريم المبارك –الهجرة غير المشروعة و الجريمة ، المرجع السابق ص 83

[2]- موساوي أحمد ، أعراب نعيمة –دراسة أثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر –المرجع السابق ص48

و ستستمر لفترات طويلة من الزمن مادام هناك تفاوت في الموارد و فرص العمل ووسائل و أساليب الحياة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

و نظرا لأن الهجرة غير الشرعية تتعدى حدود الدولة ، بل قد يكون لها أطراف ثلاثة هي : الدولة المصدرة لهؤلاء النوع من المهاجرين و الدولة المستقبلة لهم و دولة ثالثة يمرون فيها من الأولى للثانية تعرف بترانزيت transite ، لذا فان معالجة هذه الظاهرة و مكافحتها لا يقتصر فقط على الإجراءات الوطنية بل يتطلب الأمر معالجة دولية عن طريق المعاهدات و الوثائق و التفاهمات الدولية و هو مجال دراستنا .

الفرع الأول : بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر و الجو (المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية).

اعتمد هذا البروتوكول و عرض للتوقيع و التصديق عليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة و الخمسون في 15 نوفمبر سنة 2000 اذ تشير أحكام هذا البروتكول إلى :

المادة الأولى:

العلاقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

- هذا البروتوكول يكمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عابر الوطنية، و يكون تفسيره مقترنا بالاتفاقية.
- تنطبق أحكام الاتفاقية على هذا البروتوكول، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، ما لم ينص فيه على خلاف ذلك.

- تعتبر الأفعال المجرمة وفقا للمادة 6 من هذا البروتوكول أفعالا مجرمة (1- تهريب المهاجرين ، 2- القيام بغرض تسهيل تهريب المهاجرين القيام بـ : إعداد وثيقة سفر أو هوية مزورة، تدبير الحصول على وثيقة من هذا القبيل أو توفيرها أو حيازتها ، 3- تمكين شخص غير مواطنا مقيما دائما في الدولة المعنية ، من البقاء فيها دون تقيد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة) وفقا للاتفاقية.

المادة 2:

بيان الأغراض

أغراض هذا البروتوكول هي منع و مكافحة تهريب المهاجرين، و كذلك تعزيز التعاون بين الدول الأطراف تحقيقا لتلك الغاية، مع حماية حقوق المهاجرين المهربين.[1]

و على ذلك تكون أغراض البروتوكول تنص صراحة على أهداف يسعى لتحقيقها و هذه الأهداف هي :

1 منع و مكافحة تهريب المهاجرين ،

2 حماية حقوق المهاجرين المهربين و مساعدتهم مع احترام كامل حقوقهم الإنسانية ،

3 تعزيز التعاون بين الدول الأطراف الى أقصى مدى ممكن لمنع و قمع تهريب المهاجرين .

و من تم فان أحكام هذا البروتوكول تدور حول 3 ثلاث محاور رئيسية :

تعريف جريمة تهريب المهاجرين، حماية الضحايا ،التعاون الدولي في مجال مكافحة هذه الجريمة.

[1]- المستشار القانوني د/ أمير فرج يوسف –مكافحة الاتجار بالبشر و الهجرة غير الشرعية طبقا للواقع و المواثيق و البروتوكولات الدولية –المكتب العربي الحديث – إسكندرية –2011 ،ص210

أيضا نستنتج من البروتوكول أن جريمة تهريب المهاجرين دوما جريمة ذات طابع وطني ترتكبها دائما جماعات إجرامية منظمة، و محترفة و دولية عابرة للحدود.
و هذا أمر طبيعي كون هذا البروتوكول من أحد البروتوكولات المكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فلا يجوز تفسير أحكامه بعيدا عن تلك الاتفاقية.

الفرع الثاني: اتفاقية شنغن Accord De Schengen و دورها في محاربة ظاهرة الهجرة

غير الشرعية .

جاءت اتفاقية شنغن التي أصدرها الاتحاد الأوروبي و التي تم التوقيع عليها بتاريخ 1995/03/26 لتحقق حلما لطالما تطلع إليه الأوروبيون ، و هو أن تكون أوروبا بدون قيود ولا تقسم فيما بينها أي حدود، فأصبح هذا الحلم واقعا من خلال الحرية التي أتاحتها هذه الاتفاقية للتنقل في فضاء شنغن، فقد رفع النقاط الحدودية، و بالتالي أصبحت شعوب الدول الموقعة و المهاجرون فيها يحظون بحرية السفر و التنقل داخل المنطقة دون تأشيرات للسفر و الانتظار على الحدود .[1]

و توجب هذه الاتفاقية أن تتبادل الدول الأعضاء في الاتفاقية المعلومات الشخصية و الأمنية مع بعضها عبر ما يسمى " بنظام شنغن المعلوماتي " و هو ما يعني سهولة القبض على أي شخص غير مرغوب فيه في أي دولة مادامت المعلومات متوفرة ،و قد استفادت الدول الأعضاء من هذا النظام المعلوماتي في الحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين الذين كانوا يستعملون طرق احتيالية للدخول من دول غير دول أخرى غير الدولة التي ينوون الاستقرار النهائي بها و التي سبق ورفضت طلبهم بالسفر

[1]- د/ يوسفات علي هاشم ، د/ بن الطيبي مبارك – مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية –جامعة أدرار – العدد 1 سنة 2019، ص350

إليها،و ذلك بالحصول على تأشيرة بالسفر إلى دولة أخرى للسياحة ثم السفر من هذه الدولة الى دولة المقصد، و قد اعتمدت الشرطة في أوروبا و كذا منظمة الشرطة الأوروبية (اليوروبول) هذا النظام المعلوماتي و استفادت منه تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة.و تمنح هذه الاتفاقية فرصا أكبر للحوار حتى مع الدول غير طرف فيها خاصة حول إمكانية إعادة المهاجرين إلى أوطانهم التي هاجروا منها، فكان من الضروري التفكير في التعاون شمال جنوب لإيجاد إستراتيجية مشتركة تساهم في الحد من هذه الظاهرة بلقاءات متعددة لمعالجة موضوع الهجرة غير الشرعية، لذلك تم عقد لقاء بوهران ضم بلدان المغرب العربي الجزائر ، تونس ، المغرب،ليبيا ، موريتانيا و البلدان الأوروبية التالية:فرنسا،اسبانيا ، البرتغال، مالطا،ايطاليا تم التركيز في هذا اللقاء على ضرورة مكافحة الهجرة غير الشرعية و حث العواصم المغاربية على إظهار مزيد من التشدد في مراقبة الأعداد الهائلة للوافدين من إفريقيا.

و للحد من الظاهرة أنشأ الاتحاد الأوروبي "وكالة لمراقبة الحدود الخارجية " و مقرها بروكسيل ببلجيكا و لها فروع في الدول التالية و لكل فرع مهام خاصة كالآتي:

1. فرع ألمانيا : يتصدى للهجرة السرية التي تتخذ الحدود البرية كوسيلة للعبور.
2. فرع ايطاليا: مختص بالهجرة التي تصل عبر الحدود البحرية الجنوبية.
3. فرع اليونان : يختص بالحدود البحرية الشرقية.
4. فرع اسبانيا : يختص بالحدود البحرية الغربية.

كما أن هذه الوكالة تمول العمليات المشتركة لطرد المهاجرين و التعاون مع دول المصدر و دول العبور.

و اليوم و بعد مرور 16 سنة على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، أصبحت منطقة شنغن تشمل دول الاتحاد الأوروبي 27 ماعدا بريطانيا و ايرلندا

و قبرص .

و بقدر ما كانت هذه الاتفاقية نعمة على المجموعة الأوروبية بقدر ما ساهمت في تشديد قوانين الهجرة و إجراءات الدخول لا سيما القادمين من الدول الفقيرة و من ضمنها بعض الدول العربية .[1]

الفرع الثالث : بيان الرباط 2006

في 2006/7/13، طلبت نو 60 دولة افريقية و أوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا ، و هذه القضية تسبب القلق للمفوضية،حيث غالبا ما يمتزج اللاجئون مع المهاجرين في رحلات مختلفة، و قد أصدر بيان صادق عليه 57 وزيرا (30 من الدول الأوروبية و 27 من الدول الإفريقية) في العاصمة المغربية الرباط ، تم الاتفاق فيه على التعاون و المسؤولية في معالجة المشكلة و تناولها بطريقة شاملة ومتوازنة مع احترام حقوق و

[1]- د/ يوسفات علي هاشم ، د/ بن الطيبي مبارك – مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية –جامعة أدرار – العدد 1 سنة 2019،ص 351

كرامة المهاجرين و اللاجئين و توفير الحماية الدولية تماشيا مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة.

وقد التزمت الدول بمعالجة المشكلة و تناولها بطريقة شاملة و متوازنة و عملية،مع احترام حقوق و كرامة المهاجرين و اللاجئين.

كما أقر بيان الرباط إلى الحاجة لتوفير الحماية الدولية تماشيا مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة، ودعا البيان المنظمات الدولية بيما فيها المفوضية للمساعدة في تطبيق التوصيات المتفق عليها ، و أعلنت السويد أنها ستوفر التمويل اللازم لخطة العمل المؤلفة من 10 نقاط التي وضعها المفوض السامي لشؤون اللاجئين أنطونيوس غوتيرس.[1]

وتهدف هذه الأخيرة الى مواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية و في نفس الوقت حماية حقوق اللاجئين و المهاجرين ، و تطالب بتعاون الشرطة و السلطات القضائية ضد الاتجار بالأشخاص و شبكات الجريمة التي تعمل في مسارات الهجرة السرية و سيلتقي الموقعون على بيان الرباط بعد 4 سنوات لمراجعة التقدم المحرز في الخطة.

هذا و قد صرح فرانكو فراتيني مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون العدل أن على المؤتمرين محاولة الاتفاق على خطة عمل جماعية تضم أيضا الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجرون، أو يعبرونها إلى أوروبا إذ يعد التعاون مع مثل هذه الدول أمرا لا غنى عنه في أية خطة عمل لإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية، كما أكد ضرورة تحسين أحوال هؤلاء المهاجرين و توفير قروض صغيرة لهم .

الفرع الرابع : الاتفاقيات الثنائية بين الدول.

[1]- مكافحة الهجرة غير المشروعة – مجموعة مؤلفين – المرجع السابق ،ص151

تتم هذه الاتفاقيات بين الدول التي تظهر فيها و تتعاظم مشاكل المهاجرين غير الشرعيين ، و تهدف هذه الاتفاقيات إلى إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم و هي ما تسمى بعملية إعادة التوطين و غالبا ما يصحب عملية الإعادة هذه بعض المزايا للدولة المصدرة لهؤلاء المهاجرين أو للمهاجرين أنفسهم، و من أمثلة هذه المزايا:

1 إنشاء مراكز للتدريب لإعادة تأهيل المهاجرين العائدين.

2 إعانات اقتصادية سواء للدولة لتشغيل هؤلاء العائدين، أو إعانات للعائدين أنفسهم.

3 تخصيص عدد من فرص العمل للهجرة النظامية للعمالة في الدولة.

و قد طرحت ألمانيا و فرنسا في أواخر عام 2006 في اللقاء الذي عقد في مدينة ستراتفورد البريطانية،و شارك فيه وزراء داخلية أكبر ست دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي ، اقتراحا يهدف إلى حل مشكلة الهجرة غير المشروعة. و قد تضمن الاقتراح إعادة اقتراح صيغة (العامل الضيف)(إبرام عقود مع عمال أجانب ذات طبيعة زمنية محدودة) و منح الدول التي ينزح منها طالبو الهجرة نسبا عالية من فرص العمل المتاحة، و المحددة زمنيا فيما لو أبدت استعدادها للتعاون حيال استرجاع المهاجرين غير الشرعيين [1]

و لكن هذه الخطط ، التي تؤيدها كل من بريطانيا و ايطاليا و اسبانيا و بولندا ، مازالت تنطلق من حق كل دولة من دول الاتحاد في ممارسة سياسة للهجرة و العمل ، نابعة من السيادة الوطنية لكل من هذه الدول.

هذا و قد قامت دول من الاتحاد الأوروبي بإجراء اتفاقات ثنائية مع دول من الشرق الأوسط في مجال تنظيم عملية الهجرة و انتقال المواطنين فيما بينها و أيضا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية و علاج الآثار المترتبة عليها.

[1]- مكافحة الهجرة غير المشروعة – مجموعة مؤلفين – المرجع السابق ص 152

و هذا و قد تم توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية بين الدول نذكر منها ما يلي :

- اتفاقية بين ايطاليا و الجزائر : و بموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل المهاجرين الجزائرين غير الشرعيين (الحراقة) بعد التحقق من جنسياتهم، و قد تم بالفعل ترحيل أكثر من نصف مليون شخص ، و قد قدمت الحكومة الايطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين عام 2006 و مثلها عام 2009.
- اتفاقية بين إسبانيا و المغرب : و تعد نموذجا من الاتفاقيات الناجحة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، و بموجب هذه الاتفاقية يسمح لعدد 3000 عامل موسمي من المغرب و لا تزيد مدة العمل عن 9 أشهر ، و يفضل الملتزمون من الذين سبق لهم العمل في إسبانيا.
- اتفاقية بين اسبانيا و موريتانيا : قد أجرى اتفاق بين الدولتين لمواجهة مشكلة سفينة عالقة تقل عددا من المهاجرين غير الشرعيين في السواحل الموريتانية كانوا في طريقهم إلى اسبانيا و بموجب هذا الاتفاق التزمت اسبانيا بإقامة مستشفى ميداني لاستقبال المصابين منهم[1]
- اتفاقية بين ايطاليا و الجماهيرية الليبية : و هي مذكرة تفاهم وقعت في جويلية سنة 2003 للحد من الهجرة غير الشرعية ، تضمنت تقديم معدات فنية و تجهيزات مراقبة لمساعدة الحكومة الليبية في القضاء على الهجرة غير الشرعية . [2]

المطلب الثالث : آليات المعتمدة من قبل الجزائر للتصدي و الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية (القانونية، الأمنية و السياسية)

[1]- مكافحة الهجرة غير المشروعة – مجموعة مؤلفين – المرجع السابق ص 153

[2]- مكافحة الهجرة غير المشروعة – مجموعة مؤلفين – المرجع السابق ص 154

نتيجة للموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر ، و الذي يتوسط دول المغرب العربي و تميزه بحدوده الشاسعة مع دول الساحل و الصحراء كالنيجر و مالي هذه الوضعية شكلت نقطة عبور و تنقل لأفواج من الأفارقة و أصبحت تحتضن أعدادا من المهاجرين يتسللون عبر الحدود مستعملين و سائل و طرق متعددة ، حيث و جدت هذه الأفواج مجالات لتحركها و مرورها بولايات الجنوب الكبير ، و كذلك بعض المناطق الغربية للوصول إلى أوروبا و في السنوات الأخيرة تعمقت الظاهرة في الجزائر حيث تحولت من دولة عبور إلى دولة مصدر ، و لهذا انتهجت الجزائر جملة من الإجراءات تنوعت بين قانونية و أمنية للحد من هذه الظاهرة .

الفرع الأول : الإجراءات القانونية

بتنامي الظاهرة تسعى الجزائر إلى وضع السبل القانونية خصوصا و أنها أصبحت دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، اذ اقتصرت في السابق وسائل المكافحة على حملات التوعية الإعلامية و خطب الأئمة في المساجد إلى غاية صدور قانون 2009 الذي جرم فيه المشرع الجزائري الهجرة غير الشرعية تحت عنوان الجرائم المرتكبة ضد القوانين المتعلقة بمغادرة التراب الوطني إذ وضعها في مصاف الجنح و أفرد لها نوعين من العقوبات عقوبة سالبة للحرية و أخرى مالية [1]، (قانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فبراير 2009 بنص المادة 175 مكرر حيث تنص على :

" دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر و بغرامة مالية من 000 20 دج إلى 000 60 دج أو

[1]- خديجة بتقة – دراسة السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية –جامعة بسكرة –2013 /2014 ، ص 111

بإحدى هاتين العقوبتين ، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد المراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجنوبية،و ذلك بانتحاله هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أية وسيلة احتيالية أخرى للتخلص من تقديم الوثائق اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين و الأنظمة السارية المفعول تطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير موازي الحدود"

وهنا جرم المشرع الجزائري المغادرة غير الشرعية التراب الوطني أيا كانت الطريقة المستعملة في ذلك البر، البحر أو الجو وأيا كانت الوسيلة الاحتيالية المستعملة في ذلك من تزوير الوثائق الرسمية ، أو عدم القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين و الأنظمة مع عقوبة الحبس من شهرين إلى ستة أشهر مع فرض غرامة مالية تقدر بـ 20 000 دج إلى 60 000 دج [1]

كما نص هذا القانون على تجريم تهريب المهاجرين في مواده 303 مكرر إلى غاية 303 مكرر 41 ، حيث نص على عقوبة الحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات بغرامة مالية تقدر بـ 300 000دج إلى 500 000دج، وجعل هذه العقوبة خاضعة لظروف التشديد إذا كان بين الأشخاص المهربين قاصرا أو تعريض حياة أو سلامة المهاجرين للخطر أو ترجيح تعرضهم له، أو معاملتهم معاملة لا إنسانية أو مهينة و ذلك بعقوبة الحبس من خمس إلى عشر سنوات و بغرامة مالية من 5000 000 دج إلى 1 000 000 دج

كما خص المشرع الجزائري للمسافرين خلسة الفصل الخامس من الباب الخامس من الكتاب الثاني من القانون البحري الصادر عام 1976 في مواده (857-858-

[1]- الجريدة الرسمية المعدلة و المتصلة بقانون العقوبات 09-01، العدد 15 المؤرخة في 2009/03/08،ص4

859) مع وجود أحكام متفرقة فيه، ثم أردف تعديل هذا القانون بالقانون رقم 05/98 المؤرخ في 25 جوان 1998 المتمم للقانون البحري (الجريدة الرسمية رقم 1998/47) ، فعدل بموجبه نصوصا عديدة و ترك نصوصا أخرى في ذات السياق بدون تعديل، وهي في عمومها نصوص جزائرية رادعة كـفيلة بالوقاية مـن هذه الظاهرة [1]

وتعد المادة 545 أهم مادة في هذا السياق يعول عليها في تتبع المهاجرين غير الشرعيين ، حيث نصت على أن : " يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات و بغرامة مالية من 000 10دج إلى 000 50 دج كل شخص يتسرب خلسة إلى سفينة بنية القيان برحلة ، و تطبق نفس العقوبة على أي عضو من الطاقم أو أي موظف يساعد على متن السفينة أو على اليابسة على إركاب أو إنزال راكب خفي أو إخفائه أو زوده بالمؤونة ، كما تطبق نفس العقوبة على الأشخاص الذين تنظموا بأي شكل لتسهيل الركوب الخفي " .

لم تكتفي الجزائر بهذه التدابير الردعية للحد من الظاهرة ، بل سعت من جانبها إلى تنظيم و كفالة وضعية المسافر خلسة بتنظيم إنزاله و تحديد وضعيته و إعادة ترحيله و تحمل تكاليف ذلك، فقد نصت المادة 857 على أنه :" إذا وجد على متن السفينة في الميناء أو البحر مسافر خفية خلال الرحلة، يستطيع ربان السفينة تسليم هذا الراكب الخفي إلى السلطات المختصة في أول ميناء تتوقف فيه السفينة بعد اكتشاف الراكب الخفي أو نقله إلى سفينة أخرى متجهة إلى الميناء الذي صعد منه المسافر".

كما أردفت المادة 858 بأنه:" عندما يتم تسليم المسافر خفية إلى السلطات المختصة، يجب على الربان أن يقدم لهذه السلطات تصريحا موقعا منه و يتضمن

[1]- الجريدة الرسمية رقم 1998/47

جميع المعلومات التي لديه و المتعلقة بالراكب الخفي بما في ذلك جنسيته و ميناء ركوبه ، وتاريخ و ساعة العثور عليه و موقع السفينة الجغرافي في ذلك الوقت و التاريخ و كذلك ميناء ذهاب السفينة و موانئ التوقف التالية مع تواريخ الوصول و المغادرة "

و أضافت المادة 859 بأن :" لا تعفي الإجراءات المتخذة ، تبعا لأحكام المادة 857 أعلاه ، الراكب خفية من الالتزام بدفع الأجرة المضاعفة للسفر عن الرحلة التي قطعها و تعويض الضرر إذا كان له محلا و علاوة على ذلك تطبق على كل راكب خفي عقوبات جزائية تحددها أحكام هذا الأمر". [1]

إذ و من خلال الجدول المبين أسفله سنوضح ما تم إحصاؤه من قضايا تم البث فيها من قبل قسم الشرطة القضائية ، مديرية الأمن العمومي و الاستعمال، قيادة الدرك الوطني الشراقة – الجزائر–

تصنيف القضايا المتعلقة بالهجرة غير الشرعية من الجزائر إلى الخارج

لسنة 2010

[1]- الدكتور زازة لخضر ، الهجرة غير الشرعية من المكافحة الى التنمية المستدامة، المرجع السابق،ص139–140

التصنيف	سنة 2010
القضايا المحقق فيها Affaires Constatées	130
الأشخاص الذين تم توقيفهم Personnes Arrêtées	555
المحالين على السجن Personnes Ecrouées	213
المفرج عنهم Personnes Libérées	342

الفرع الثاني : الإجراءات الأمنية

1 أحكام الرقابة على الحدود

بالرغم من الإجراءات القانونية التي شرعها المشرع الجزائري قصد الحد من تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلا أن هذه الإجراءات لا تعد كافية خصوصا و أن الجزائر تتمتع بحدود شاسعة تجمعها مع 7 دول ، و عليه فقد عملت على تشديد الرقابة الحدودية من خلال إنشاء وحدات أمنية مختصة في ذلك شملت :

أ -مجموعة حراس الحدود: و هي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي، تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية، و تضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة و أخرى متنقلة، تقوم بملاحقة و إفشال كل محاولات التهريب.

ب - حراس السواحل: مهمتها حراسة الشواطئ الجزائرية و حمايتها من كل محاولات التهريب البحري، فيقوم الحراس بالتدخل و إحباط كل محاولات التهريب البشري و السلع و تعمل على ضمان حراسة البواخر الأجنبية.

ج- شرطة الحدود : تعمل على مراقبة حركة عبور الأشخاص و البضائع عبر مختلف الحدود، و مكافحة التهريب و الهجرة غير الشرعية ، و مراقبة وثائق السفر و

كشف الأشخاص الذين هم محل بحث أو فرار ، إضافة إلى ضمان حراسة أمن الموانئ و المطارات و السكك الحديدية و مراكز المراقبة لاستشعار أي حركة مشبوهة .

إضافة إلى ذلك أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني عام 2006 الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، و هو جهاز مركزي للقيادة و التنسيق بين مختلف الفرق الجهوية في الولايات الحدودية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف و التنسيق، تعمل على مكافحة خلايا و شبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية، مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة و الإقامة غير الشرعية ، وضع إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية.[1]

2 تأمين جوازات السفر و مستندات الإقامة

- تكثيف الجهود لتطوير جوازات ووثائق السفر التي تقوم بإصدارها على النحو الذي يجعلها مستوفية لأقصى ما يمكن من عناصر الحماية ضد التزوير ، سواء فيما يخص الورق أو الطبع أو الانجاز أو مراقبة الاستعمال .
- دعوة الجهات المختصة في الدول الأعضاء إلى فرض المزيد من الدقة في التثبت من صحة جوازات السفر و تأشيرات الدخول للحيلولة دون دخول الأشخاص إلى الدول بجوازات و تأشيرات مزورة.
- العمل على اتخاذ الإجراءات و الخطوات التي تساعد على تطبيق التقنيات الحديثة في التعرف على هوية المسافرين ، بما يساعد على ملاحقة المطلوبين و مكافحة عمليات التسلل و تزوير وثائق السفر ، و تفادي القيام بأعمال غير مشروعة .

[1]- بوحادة سارة– تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري– مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية – جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم –العدد 1 سنة 2020،ص149

- استيفاء شروط منح تأشيرة الدخول و رخصة الإقامة و الالتزام بجميع الضوابط اللازمة للحفاظ على أمن و سلامة الدولة .
- تأكيد تبادل المعلومات بشأن تزوير الجوازات و وثائق السفر، و سمات وتأشيرات الدخول و الخروج، و تزويد الجهات المختصة بهذه المعلومات.

3 إقامة الأجانب

- إلزام الأجنبي الراغب بالإقامة في الدولة أكثر من شهر واحد، بالحضور أمام الجهات المختصة لتسجيل بيانات وصوله و عنوان إقامته، خلال خمسة عشر يوما من تاريخ دخوله إقليم الدولة و إلزامه بإبلاغ تلك الجهات عند تغيير محل إقامته خلال يومين من تاريخ التغيير .
- إلزام المسؤولين عن إدارات الفنادق و الوحدات السكنية المفروشة بإبلاغ الجهات المختصة بذلك خلال يومين من تاريخ إقامة الأجنبي.
- دعوة الجهات المختصة في الدول الأعضاء إلى متابعة و مراقبة الأجانب المقيمين إقامة شرعية سواء أكانت مؤقتة أم دائمة مع ضرورة الاستمرار في تعديل أنظمة و قواعد التنقل و الإقامة بما يتفق مع سياستها الأمنية و يخدم مصالحها الاقتصادية.
- الدعوة إلى الحد من الإقامة غير الشرعية و ذلك من خلال تحديد طبيعة عمل الوافد و الفترة الزمنية اللازمة لإنهاء مهمته، و القيام بحملات تفتيش دورية مستمرة ، و كذلك سد الثغرات التي تشجع على العمل و الإقامة غير المشروعة، مع ضرورة التعاون و التنسيق مابين الأجهزة و الإدارات المختصة للقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية.[1]

الفرع الثالث : الإجراءات السياسية

[1]- عثمان حسن نور، ياسر عوض الكريم المبارك –الهجرة غير المشروعة و الجريمة ، المرجع السابق ،ص91

عطفا على الاتفاقيات الثنائية و المساعي السياسية الديبلوماسية للحد من تفشي معضلة الهجرة غير الشرعية و بالرغم من كل الجهود الأمنية المبذولة إلا أن الجزائر لا تزال في صراع لإيجاد الحلول خصوصا و أن الظاهرة تعرف تنامي في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ .

إذ تعمل الجزائر جاهدة على تقليص نسبة البطالة بين الشباب و ذلك من خلال تفعيل السياسة الوطنية لترقية التشغيل و مكافحة البطالة المصادق عليها من قبل الحكومة سنة 2009 التي ترمي إلى ترقية و تدعيم تطوير المؤسسات المصغرة المحدثة من قبل الشباب البطالين أصحاب المشاريع و ذلك في إطار دعم إحداث النشاطات المسيرة من قبل مختلف آليات الدعم الموضوعة تحت تصرف الشباب الطامح في إنشاء مؤسسة مصغرة و هي :

- الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANADE – (ANSEJ سابقا).
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

فالسياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب تأخذ بعين الاعتبار التوصيات المنبثقة عن لقاء الحكومة مع الولاة الذي خصص لموضوع الشباب كما أنها تتكفل بتنفيذ قرارات المجلس الوزاري المشترك المخصص لظاهرة الهجرة السرية.

و تعتمد السياسة الجزائرية المنتهجة على :

دعم و ترقية التشغيل المأجور ،

إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) يتكون هذا الجهاز و يتضمن ثلاث عقود إدماج:

- عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) ، موجهة لخريجي التعليم العالي (الطور قصير المدى و الطور طويل المدى) و كذا التقنيين السامين خريجي المعاهد المتخصصة في التكوين و التعليم المهنيين .
- عقود الإدماج المهني (CIP) موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة أصحاب المستوى الثانوي و كذا من زاولوا تكوينات في مختلف التخصصات في المؤسسات التكوينية .
- عقود تكوين / إدماج (CFI) موجهة للشباب بدون تكوين أو تأهيل .

تعد سياسة ترقية التشغيل و محاربة البطالة المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية السبب الأساسي إلى خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10 % سنة 2015 .[1]

مع ازدياد انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية و كذا ظاهرة تهريب المهاجرين ، وجدت الدول و كافة مؤسسات المجتمع الدولي الأخرى نفسها مضطرة للوقوف في وجه هذا المد الذي أتى على أمن و سلامة البشرية .

و على اعتبار أن جريمة الهجرة غير الشرعية هي جريمة داخلية بالأساس فان جهود و آليات التصدي لها تبدأ من الداخل ، أي على المستوى الوطني . ففي مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تبذل الدول جهودا معتبرة سواء في المجالات التشريعية أو الأطر المؤسساتية، و ذلك كله إما على المستوى الداخلي أو الخارجي .

إذ تعد الجزائر من بين دول العام التي سارعت و منذ تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى إصدار قوانين لمواجهة هذه الظاهرة ، كما سارعت أيضا إلى استحداث مؤسسات وطنية للتصدي للظاهرة.

[1]- عثمان حسن نور، ياسر عوض الكريم المبارك –الهجرة غير المشروعة و الجريمة ، المرجع السابق ،ص92

من خلال ما تطرقنا إليه في دراستنا هذه حول مسببات و دوافع الهجرة غير الشرعية وما تعانيه الجزائر على غرار العديد من الدول بالرغم من الجهود المبذولة للحد من تفشي هذه الظاهرة ، لا سيما فيما يتعلق بالإجراءات القانونية و كذا تكثيف المراقبات الحدودية ، إلا أن هذه الظاهرة لا تزال تشكل خطرا على المجتمع.

إذ أن الآليات المتبعة لمحاربة هذه الظاهرة لا تعد كافية خصوصا و أن الراغبين في الهجرة و حتى الشبكات المنظمة لمثل هذه الرحلات ستبحث لا محال على طرق جديدة و سبل أخرى و ربما تكون أقصى و أشد خطورة من ركوب قوارب الموت.

و عليه يجب علينا النظر إلى الموضوع من ناحيته الايجابية ألا و هي تبادل الثقافات و اكتساب الخبرات خصوصا للمهاجرين المؤهلين في مختلف المستويات و الشهادات و بالتالي يتم استغلال هذا الجانب عن طريق تشجيع عودة الأدمغة و الكفاءات لتحريك عجلة بناء اقتصاد و طني و تكوين مجتمع يحفظ كرامة المواطن في بلده .

كما وصلنا إلى عدد من الاستنتاجات تمثلت في :

أولا: الاعتـــماد على آليات لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على المدى المتوسط و الطويل و مواجهة الأسباب المؤدية إلى ذلك كانعدام الثقة بين المواطن و المسؤول مهما كانت رتبته و وظيفته ، الفقر ، البطالة و ذلك بخلق سياسة تنموية وطنية تعتمد على الطاقات البشرية و الإمكانات و الموارد الأولية التي تزخر بها الجزائر خصوصا و أن الجزائر يصفها العديد بأنها سلة غذاء إفريقيا .

و على حد قول العالم الفرنسي الديموغرافي الكبير ألفريد صوفي : " إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر ، أو يرحل البشر حيث توجد الثروات " فبسبب تنامي البطالة يتوجب على الحكومة تبني سياسة تنموية إنمائية تهدف إلى خلق مناصب

عمل و تحفظ كرامة الإنسان ، و ذلك باعتماد سياسة التنمية المستدامة و خلق مشاريع اقتصادية و اجتماعية .

ثانيا : تشجيع الاستثمارات في المشاريع المتوسطة و الطويلة المدى التي من شأنها فك العزلة عن مناطق الظل و توفير مناصب عمل ما يحد من الرغبة في الهجرة غير الشرعية .

ثالثا : تشجيع العمل التحسيسي الجواري و تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني و اعتمادها كشريك لدعم البرامج التنموية .

رابعا : ضرورة النظر إلى الأبعاد الخطيرة ، خصوصا بعد اقتران الهجرة السرية بمختلف التهديدات كالإرهاب و الجريمة المنظمة و الاتجار بالمخدرات و التطرف الديني الذي شكل العديد من التوترات و الأمثلة عديدة .

خامسا : العمل على تشجيع عودة الأدمغة و الكفاءات إما عن طريق الإغراءات و ذلك بتقديم التسهيلات لإنشاء استثمارات في الوطن الأم أو عن طريق تقديم الحوافز و العمل على تغيير البنية الأساسية الفكرية و تطويرها حتى تكون بيئة علمية صالحة تجذب العقول و المفكرين .

سادسا : إعداد برامج لإعادة الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي للمهاجرين المرشحين للعودة .

سابعا : العمل على عقد اتفاقيات شراكة و تعاون بين الدول المصدرة للعمالة و الدول المحتاجة ليد عاملة و إن كانت موسمية وفقا لقانون العرض و الطلب و بالتالي يصبح بمقدور الشاب التنقل إلى دول الحلم بطرق قانونية مع إمكانية العودة بمجرد انتهاء عقد عمله تطبيقا لمبدأ " كل ممنوع مرغوب " .

ثامنا : ضرورة تشديد العقوبات على أعضاء التنظيمات للهجرة السرية ، كذلك تشديد العقوبة على الأشخاص المتهمين بالمساعدة في عملية تنظيم رحلات الهجرة السرية .

التوصيات : تتمثل جل التوصيات التي يمكن تقييدها في هذا الموضوع :

- توفير فرص العمل للشباب ،
- تفعيل دور المجتمع المدني للتحسيس من مخاطر ظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها ظاهرة شبابية بامتياز و ذلك عن طريق فتح مجالات لاستثمار مؤهلات الشباب كالنوادي الثقافية و الجمعيات ،
- القضاء على المحسوبية و تحقيق مبدأ المساواة و العدل،
- الاهتمام باحتياجات الشباب من خلال توفير بعض الامتيازات كالسكن ، وسائل المواصلات و التأمين الصحي ،
- التركيز على بعث حب التعلق بالوطن و عدم التفريط فيه عن طريق التركيز على التربية على المواطنة في البرامج المدرسية ،
- تحفيز الشباب على المشاركة في الحياة السياسية

أولا المصادر:

القرآن الكريم

الحديث النبوي الشريف

ثانيا المراجع :

1 -الوثائق الرسمية :

2 -بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عبر البر، البحر و الجو .

3 -الأمر رقم 211/66 المؤرخ في 21-07-1966

4 -الجريدة الرسمية المعدلة و المتصلة بقانون العقوبات 09-01 ، العدد 15 المؤرخة في 08-03-2009.

5 -قرار الجمعية العامة رقم 25/55 الملحق رقم 3

1 -الكتب :

1 -محمد غزالي – الهجرة السرية –دار الحامد للنشر و التوزيع

2 -محمد بوسلطان ، نصر الدين بوسماحة – الهجرة غير الشرعية –مخبر القانون، المجتمع و السلطة – جامعة وهران

3 -عثمان حسن نور، ياسر عوض الكريم المبارك –الهجرة غير المشروعة و الجريمة – الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.

4 -مجموعة مؤلفين – مكافحة الهجرة غير المشروعة –عمان، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة1 ، 2014.

5 -الدكتور زازة لخضر – الهجرة غير الشرعية من المكافحة الى التنمية المستدامة– دار الخلدونية .

6 -رؤوف قميني – آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية – دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي –دار هومه.

7 -المستشار القانوني د/ أمير فرج يوسف – مكافحة الاتجار بالبشر و الهجرة غير الشرعية طبقا للواقع و المواثيق و البروتوكولات الدولية –المكتب العربي الحديث – إسكندرية –2011 .

8 -د/ محمد غربي،أ/سفيان فوكة ، أ/ مشري مرسي – الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط –المخاطر و استراتيجية المواجهة –دار الروافد الثقافية – ناشرون– الطبعة1–وهران –الجزائر .

2 -المجلات و الجرائد :

1 -الأستاذ سليم دحة– مجلة العلوم السياسية و القانونية –: العنوان الهجرة الدولية ، المفهوم و منظورات التغيير – بتاريخ 6 يناير 2013 .

2 – سارة عبد الرزاق – مجلة العلوم القانونية و السياسية –، طلال جاسم عباس– العدد 1 سنة 2012 .

3 – د/ يوسفات علي هاشم ، د/ بن الطيبي مبارك – مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية –جامعة أدرار – العدد 1 سنة 2019.

4 – بوحادة سارة – مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية – تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري –جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم –العدد 1 سنة 2020 .

5 – ساوس خيرة عبد الرحمن – مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية و القانونية – جريمة الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري بين الوقاية و العلاج –العدد 10– المجلد الثاني – جويلية 2018.

6 – عبد القادر خليفة – المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية – جامعة ورقلة –2005.

3 -التقارير الدولية :

1 -التقرير الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة لسنة 2019 بعنوان : تقرير الهجرة في العالم لعام 2020.

4 -الرسائل العلمية :

1 -خديجة بتقة – السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية –جامعة بسكرة –2013 /2014

2 فريجة لدمية – إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة – الهجرة غير الشرعية نموذجا –جامعة بسكرة – 2010/2009.

3 –فايزة بركان – آليات التصدي للهجرة غير الشرعية –جامعة باتنة –2012/2011 .

4 بوعافية ليندة و برباش شهيدة – الهجرة غير الشرعية و مكافحتها –جامعة بجاية – 2013/2012 .

5 سعدون حفيظة – تأثير الهجرة غير الشرعية على صناعة خطاب اليمين المتطرف في أوروبا –دراسة حالة فرنسا– جامعة تيزي وزو –2015 /2016 .

6 إسماعيل شرقي – الهجرة غير الشرعية من خلال مواقع الفضائيات الإخبارية – دراسة تحليلية مقارنة لموقع فرانس 24 و العربية نت– جامعة باتنة1 –2017 /2018 .

7 موساوي أحمد– أثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر –، أعراب نعيمة –جامعة أدرار – 2018 /2019 .

5 المؤتمرات :

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، تقرير عن اجتماع الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين المعقود في فيينا يومي 4 و 5 جويلية 2018

6 المراجع باللغة الفرنسية:

1- sous la direction de MOHAMED BOUSOLTANE et NASREDDINE BOUSMAHA- L'immigration clandestine – laboratoire – droit –société et pouvoir- université d'ORAN.

2- ABDELMALEK SAYAD-Histoire et mémoire de l'immigration –médiathèque janvier 2010.

3- Différence de genre et rôles des réseaux migratoires dans la mobilité internationale des congolais(RDC) : étude des tendances, des déterminants et des conséquences de la migration

الإهداء

الشكر.

مقدمة..... 01

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للهجرة غير الشرعية.....07

المبحث الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية 07

المطلب الأول : مفهوم الهجرة ، الهجرة الدولية ، الهجرة الشرعية و غير الشرعية. 08

الفرع الأول: مفهوم الهجرة..... 08

الفرع الثاني: مفهوم الهجرة الدولية 10

الفرع الثالث: مفهوم الهجرة الشرعية و غير الشرعية..... 10

المطلب الثاني: المصطلحات المتداخلة مع الهجرة و العلاقة بينهما.....13

الفرع الأول :المتاجرة بالبشر 13

الفرع الثاني : اللجوء..... 14

الفرع الثالث :الحراقة..... 16

المطلب الثالث: أسباب الهجرة غير الشرعية..... 17

الفرع الأول : الأسباب الاقتصادية 19

الفرع الثاني : الأسباب الاجتماعية 20

الفرع الثالث :الأسباب السياسية..... 20

الفرع الرابع: الأسباب التكنولوجية 22

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية.....23

المطلب الأول: النظرية الاجتماعية (السوسيولوجية)..... 23

المطلب الثاني : النظرية الاقتصادية (النيوكلاسيكية)..... 26

المطلب الثالث: نظرية التبعية 27

الفصل الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر و الآليات الدولية و الوطنية لمكافحة الظاهرة..... 30

المبحث الأول : الإرهاصات التاريخية للهجرة في الجزائر و تنظيماتها 30

المطلب الأول: الامتداد التاريخي لظاهرة الهجرة في الجزائر 31

المطلب الثاني : أشكال الهجرة غير الشرعية و منافذ العبور في الجزائر 34

الفرع الأول: أشكال الهجرة غير الشرعية (تزوير الوثائق ، الهجرة في قوارب الموت و الهجرة في الشاحنات)..... 34

الفرع الثاني : منافذ العبور (البرية ، البحرية و الجوية) 36

المطلب الثالث : شبكات و تنظيمات الهجرة غير الشرعية في الجزائر 38

الفرع الأول : التنظيم الذاتي 38

الفرع الثاني : الزمر 39

الفرع الثالث: الشبكات المتوسطة 39

الفرع الرابع : الشبكات الدولية 39

المبحث الثاني : انعكاسات الهجرة غير الشرعية و آليات مكافحتها 40

المطلب الأول: انعكاسات الهجرة غير الشرعية في الجزائر 40

الفرع الأول : الانعكاسات السياسية 41

الفرع الثاني : الانعكاسات الاقتصادية التنموية 42

الفرع الثالث : الانعكاسات الاجتماعية 44

الفرع الرابع : الانعكاسات الصحية 45

المطلب الثاني : المعاهدات و الاتفاقات و الصكوك و المواثيق الدولية و الإقليمية

للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية 46

الفرع الأول : بروتوكول مكافحة التهريب 46

الفرع الثاني : اتفاقية شنغن 48

الفرع الثالث: بيان الرباط 2006 50

الفرع الرابع : الاتفاقيات الثنائية 51

المطلب الثالث: آليات مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشــرعية بالجزائر(الإجراءات

القانونية، الأمنية و السياسية) 54

الفرع الأول : الإجراءات القانونية 54

الفرع الثاني : الإجراءات الأمنية 58

الفرع الثالث : الإجراءات السياسية 60

الخاتمة 65

قائمة المراجع 67

الفهرس

مـلخص مذكرة الماستر

و على اعتبار أن جريمة الهجرة غير الشرعية هي جريمة داخلية بالأساس فان جهود و آليات التصدي لها تبدأ من الداخل ، أي على المستوى الوطني . ففي مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تبذل الدول جهودا معتبرة سواء في المجالات التشريعية أو الأطر المؤسساتية، و ذلك كله إما على المستوى الداخلي أو الخارجي .

إذ تعد الجزائر من بين دول العام التي سارعت و منذ تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى إصدار قوانين لمواجهة هذه الظاهرة ، كما سارعت أيضا إلى استحداث مؤسسات وطنية للتصدي للظاهرة

الكلمات المفتاحية:1- الهجرة الغير شرعية 2- آليات مكافحتها3- الدولي -3 ظاهرة

Abstract of The master thesis

Given that the crime of illegal immigration is essentially an internal crime, efforts and mechanisms to address it start from within, that is, at the national level. In the field of combating the phenomenon of illegal immigration, countries are making significant efforts, whether in the legislative fields or institutional frameworks, and all of that is either at the internal or external level.

As Algeria is among the countries of the year that hastened, since the outbreak of the phenomenon of illegal immigration, to issue laws to confront this phenomenon, as well as to create national institutions to address the phenomenon.

Keywords: 1- Illegal immigration 2- Mechanisms to combat it 3- International 3- Phenomenon